

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

محاضرات في مقياس:

التمويل الدولي



موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد: الدكتور بضياف عبد المالك

السنة الجامعية: 2018-2019

فهرس المحتويات:

الصفحة	محتوى المطبوعة
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
01	المقدمة
02	المحور الأول: مدخل لتمويل الاقتصاد الدولي .
03	1- مفهوم التمويل الدولي.
05	2- تطور التمويل الدولي.
07	3- عناصر التمويل الدولي
09	4- أهمية التمويل الدولي
12	المحور الثاني: الدفع في الاقتصاد الدولي
13	1- أنظمة الدفع الدولية.
17	2- وسائل الدفع الدولية
18	1-2 وسائل الدفع الدولية التقليدية.
26	2-2 وسائل الدفع الدولية الحديثة.
37	المحور الثالث: عمليات تمويل الاقتصاد الدولي
38	1- مؤسسات التمويل الدولي.
51	2- أشكال التمويل الدولي

التمويل الدولي

58	المحور الرابع: الأبعاد الدولية للتمويل الدولي
59	-1 النظام النقدي الدولي .
64	-2 السيولة الدولية
70	المحور الخامس : عمليات إدارة مخاطر التمويل الدولي
71	-1 تعريف المخاطر و أنواعها .
72	-2 ادارة المخاطر
74	-3 مخاطر التمويل الدولي
80	-4 ادارة مخاطر التمويل الدولي
88	الخاتمة
89	قائمة المراجع

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
29	اجمالي النقود الالكترونية المصدرة في منطقة الأورو	01
39	حقائق عن صندوق النقد الدولي	02
41	القروض غير الميسرة وشروطها	03
42	القروض الميسرة وشروطها	04
55	تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة والواردة خلال الفترة 2012- 2017	05
68	سلة حقوق السحب الخاصة	06

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	عناصر التمويل الدولي	01
24	أنواع الإعتمادات المستندية	02
55	نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2017	03
56	محددات الاستثمار الأجنبي	04
73	الإطار العام لإدارة المخاطر	05
73	مبادئ إدارة المخاطر	06
74	أنواع إدارة المخاطر	07
81	عناصر إدارة مخاطر الصرف الأجنبي	08

المقدمة:

يتمتع التمويل الدولي بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الدولي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما شهدته الساحة الدولية من تطورات مهمة وتسارع في الأحداث التي أدت إلى تقارب كبير بين الدول وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينها، أضف إلى ذلك التطور السريع في وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى تدفق كبير للسلع والخدمات بين الدول المختلفة رافقه انتقال متزايد لرؤوس الأموال، حتى أصبح حجم تدفق الأموال أكبر من حجم تدفق السلع والخدمات، وقد ساعد في زيادة هذا التدفق التطور الحاصل على مستوى الساحة المالية الدولية من تعدد أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وزيادة حجم نشاطها وتحالفاتها وإنشائها لشبكات اتصال سريعة وفعالة وموثوقة على المستوى الدولي تسمح بالانتقال السلس لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء بغرض التوظيف أو الاستثمار أو دفع قيمة المعاملات الجارية.

وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة التمويل الدولي موضحين كل ما يتعلق به عبر دراسة تحليلية بالدرجة الأولى، وقد قمنا بتقسيم هذا العمل إلى خمسة محاور رئيسية حسب المقرر الدراسي للسنة أولى ماستر، والذي يهدف إلى تعريف الطالب بمختلف أساليب وأشكال التمويل الدولي والمخاطر المتعلقة به، وكان المقرر كالتالي:

المحور الأول: مدخل لتمويل الاقتصاد الدولي.

المحور الثاني: الدفع في الاقتصاد الدولي.

المحور الثالث: عمليات تمويل الاقتصاد الدولي.

المحور الرابع: الأبعاد الدولية للتمويل الدولي.

المحور الخامس: عمليات إدارة مخاطر التمويل الدولي.

المحور الأول:
مدخل لتمويل الاقتصاد الدولي.

تمهيد:

يعتبر التمويل الدولي أحد الموضوعات الهامة التي يعنى بها الاقتصاد الدولي، وهو يعبر عن انتقال رؤوس الأموال من الدول التي تمتلك فائض إلى الدول التي لديها عجز وفق آليات محددة، وقد تطور التمويل الدولي عبر مراحل متعاقبة من الزمن أكسبته أهمية كبيرة.

1- مفهوم التمويل الدولي:

يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال اللازمة من مصادر المختلفة لتمويل الاستثمارات⁽¹⁾، ولكن عند الانتقال على المستوى الدولي نجد هناك اختلاف رئيسي بين التمويل والتمويل الدولي يكمن في التعامل مع دول مختلفة لها سيادتها وإطارها القانوني الخاص بها، كما نجد عدد كبير من العملات أين تطرح الإشكالية تبادل تلك العملات عند مستوى سعر صرف معين، أضف إلى ذلك تكاليف التحويل والمعاملات من بلد إلى آخر²، فكل هذه الإشكاليات ليست مطروحة على مستوى التمويل المحلي. فعلى المستوى الدولي يعتبر التمويل الدولي أحد أهم النظم الرئيسية للاقتصاد الدولي، حيث يشمل هذا الأخير مجالين رئيسيين وهما: التجارة الدولية والتمويل الدولي، فالتجارة الدولية تهتم بظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتحليل تدفقات عوامل الإنتاج على المستوى الدولي³ كما تهتم بدراسة العرض الأساسي وتحليل الطلب في الأسواق الدولية، وفهم آثار التجارة الدولية على الأفراد والشركات، أما التمويل الدولي فيطبق نماذج الاقتصاد الكلي، وينصب تركيزه على العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المعاملات الدولية وأرصدة وأسعار الصرف وأسعار الفائدة والسياسات النقدية والمالية الحكومية... إلخ⁴.

¹ - حسين عطا غنيم (2001): دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، ص02.

² - Michael conolly (2007): international business finance, Routledge, New York, U.S.A., p.1.

³ - عمر سالم (2005): إدارة التجارة الدولية، الإسراء للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ص13.

⁴ - Steve Suranovic (2012): Policy and theory of international finance ,Unnamed publisher, USA, p.09.

ويمكن تعريف التمويل الدولي على أنه مزيج من العلاقات النقدية التي تتطور في إطار اتفاقيات اقتصادية وتجارية واستثمارية وتبادلية بين المقيمين داخل الدولة والأجانب¹، أي أنه مجموعة من العمليات التي تهدف إلى خلق واستخدام الأموال اللازمة للنشاط الاقتصادي الخارجي.

كما يمكن إعطاء تعريف أوسع للتمويل الدولي على أنه تلك عملية انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين الدول المختلفة ، ويتكون المصطلح من كلمتين : التمويل والدولي²:

التمويل: تشير إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالمطلوب منه، مما يولد فجوة بين العرض والطلب على رأس المال.

الدولي: وتشير الكلمة إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دولياً ، مما يدل على أن تحرك رأس المال سيكون خارج الحدود السياسية للدولة.

ولفهم مصطلح التمويل الدولي على أكمل وجه يجب أن نفرق بينه وبين مفهوم التمويل الخارجي اللذان يتداخلان إلى حد كبير، ويكمن الفرق الأساسي في نطاق مفهوم كل منهما، حيث يعبر الأخير أي التمويل الخارجي عن المتطلبات التمويلية الوطنية لاقتصاد ما تولدت لديه الحاجة إلى الاستعانة بالآليات التي يوفرها نظام التمويل الدولي لتلبية حاجاته التمويلية التي قصرت مصادره الذاتية عن توفيرها، أما مفهوم التمويل الدولي فهو أوسع حيث يمكن تعريفه في إطار نظام النقد الدولي على أنه نظام يشمل آليات خاصة ورسمية تلبى المتطلبات التمويلية عبر التدفقات الرأسمالية المضافة إلى الموارد المحلية³.

¹ - Kozak yuriy (2015): international finance training manual, cul.,Ukraine, 5 th edition, p.11.

² - جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد (2016): موسوعة التمويل: التمويل الدولي I (مؤسساته- آلياته- عناصره)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص.07.

³ - فايق حسن جاسم الشجيري (2016): التمويل الدولي عبر الشركات متعددة الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق الطبعة الأولى، ص.22.

إذا فالتمويل الدولي يعبر عن كافة المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين والتي تتولد عنها عمليات انتقال لرؤوس الأموال بكافة أشكالها بين الدول، وذلك في ظل متغيرات البيئة الدولية والمخاطر الناجمة عنها، وفي إطار متكامل له آليات ومتطلبات.

2. تطور التمويل الدولي:

لقد مر التمويل الدولي عبر نشوءه وتطوره بمرحلتين رئيسيتين وهما:

1.2. التمويل الدولي قبل الحرب العالمية الثانية:

لم تبرز خلال هذه المرحلة حاجة ملحة للتمويل الدولي ولم تكن له أهمية واضحة ودور مميز في العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا لقلّة الحاجة لتدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، كما تميزت الأنشطة المصرفية بمحدوديتها واقتصارها على الخدمات التقليدية الخاصة بتمويل عمليات التجارة الخارجية، ومن الجدير بالذكر أن بدايات هذه المرحلة اتسمت بسيادة نظام قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف، والتي سمحت بدورها بانتقال محدود لرؤوس الأموال عبر شقين رئيسيين¹: الشق الأول: يتعلق بانتقالات الذهب من وإلى الدولة وفقا لحالة ميزان المدفوعات، فتحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الخارجية ووضع ميزان المدفوعات للدول المختلفة.

الشق الثاني: يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف والأمان ووجود الفرص الاستثمارية المربحة.

ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا خلال هذه المرحلة كانت تحتل الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الدولية، إذ تعتبر لندن مركز رئيسي للتجارة والتمويل، وكان معظم التجار في جل دول العالم يودعون أرصدهم المالية فيها، لكن بعد الحرب العالمية الأولى وانتهيار قاعدة الذهب اختلفت الموازين وترجعت بريطانيا للمركز الثاني لصالح

¹ - مأمون على ناصر وآخرون (2016): التمويل الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ص 57-58.

الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتأثر بالحرب واتجهت نحو اقراض حلفائها الأوروبيين الذين أثرت عليهم الحرب¹.

وتميزت فترة ما بين الحربين في مجال التمويل الدولي عموماً بما يلي²:

- انهيار قاعدة الذهب.
- انكماش الاستثمارات وقلت الثقة في كفاءة الأسواق المال.
- انكماش حجم الاقراض الخاص.
- ظهور أنماط جديدة من الاقراض وأهمها الإقراض الحكومي الذي حل محل الاقراض الخاص والاستثمارات المباشرة، واصدارات السندات طويلة الأجل.
- تحول مركز الريادة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- بروز الولايات لمتحدة الأمريكية كأكبر دائن لمعظم دول العالم، مع ملكيتها لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم.

2.2. التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تطور أنشطة التمويل الدولي، ولعل أهم ما ميز هذه

المرحلة مايلي³:

- تغير حركة وتنظيم التمويل الدولي بعد تراجع الجنيه الاسترليني وبروز الدولار كعملة دولية رائدة على المستوى الدولي تستخدم في تمويل التعاملات الدولية بعد خروج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب العالمية الثانية.

¹ - فليج حسن خلف (2004): التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.51.

² - مأمون علي ناصر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.61.

³ - أنظر:

- سرمد كركب الجميل (2011): التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص.29-31.

- مأمون علي ناصر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.81.

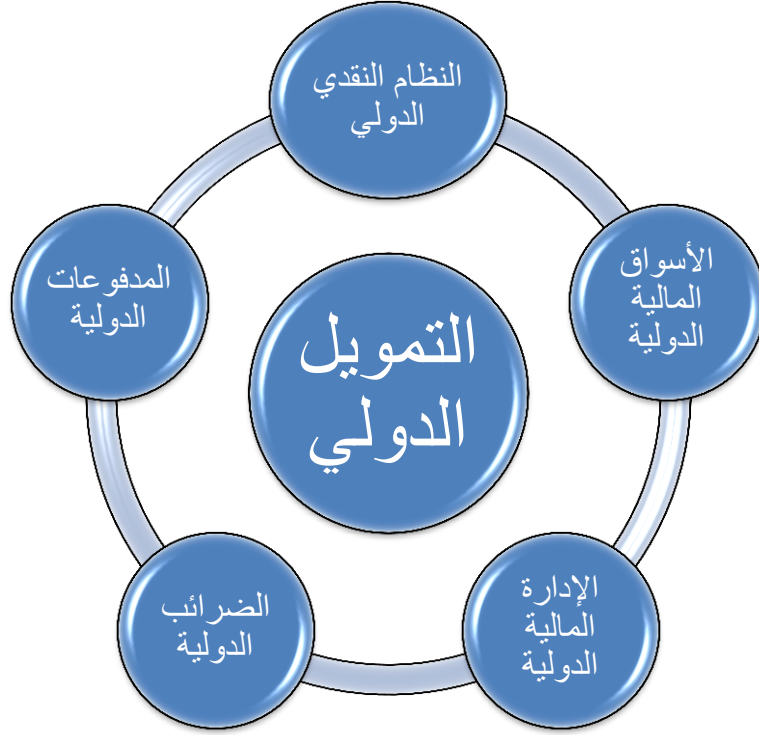
- تمويل المعاملات المصرفية الأوروبية عن طريق الدولار مما أدى إلى ظهور سوق الأورودولار ونموه خلال فترة الستينات والذي أصبح يعرف فيما بعد بسوق العملات الأوروبي، وأصبحت نشاطاته تغطي العالم كله.
- التطورات والتغيرات الهيكلية التي شهدتها النظم المصرفية الوطنية، من خلال انشاء فروع خارج حدود الوطن الأم، وتدويل عملياتها وتكاملها.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل مع زيادة الحاجة الدولية إليها.
- ظهور موجة عارمة من الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو واسع النطاق في مشاريع الأعمال متعددة الجنسيات.
- تحرير حركة رؤوس الأموال في بداية السبعينات
- تميز التمويل الدولي بالتنوع بين التمويل الحكومي والخاص والثنائي ومتعدد الأطراف والإقليمي والدولي.
- ظهور العديد من مؤسسات التمويل الدولي من منظمات اقليمية ودولية وبنوك تنمية.

3. عناصر التمويل الدولي:

يعمل التمويل الدولي كنظام متكامل يضم خمس عناصر أساسية كما هي موضحة

في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): عناصر التمويل الدولي.



Source : Kozak yuriy (2015): international finance training manual, cul,Ukraine, 5 th edition, p.12.

يتضح لنا من الشكل أن العناصر المكونة للتمويل الدولي تتمثل في خمس عناصر رئيسية موضحة فيما يلي¹:

- النظام النقدي الدولي: والذي يضم بدوره عدة عناصر رئيسية أهمها العملات الوطنية والاحتياطات الدولية والعملات الأجنبية، والآليات التنظيمية الدولية لأسعار الصرف.
- المدفوعات الدولية : والتي تعكس كل المعاملات المتعلقة بالدفع على المستوى الدولي والتي تخدم حركة البضائع وعوامل الإنتاج والأدوات المالية وتنعكس على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.
- الأسواق المالية الدولية: وتعنى هذه النقطة بآليات التداول الخاصة بالأدوات المالية، العملة، القروض، الأوراق المالية....الخ.

¹ - Kozak yuriy, op.cit, p.12.

- الضرائب الدولية : وتستخدم كطريقة لتعبئة الأموال على المستوى الدولي.
- الإدارة المالية الدولية: وتدرس دولية الاستثمار وإدارة المخاطر والتمويل العابر للحدود.

4. أهمية التمويل الدولي:

- تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي والتي يمكن تصنيفها إلى المجموعات الرئيسية التالية¹:
- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها الصادرات والواردات بين مختلف الدول.
 - التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة من قروض واستثمارات وغيرها.
 - الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كتعويضات الحروب مثلاً.

ويمكن توضيح أهمية التمويل الدولي من خلال مجرى تدفق رؤوس الأموال الدولية من الدول المانحة والدول المتلقية كما يلي:

1.4. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المتلقية:

للتتمويل الدولي أهمية كبير بالنسبة للدول المتلقية وخاصة النامية منها والتي تعاني من فجوة هيكلية في التمويل ولذا فهي بحاجة ماسة للتمويل الدولي من أجل تعزيز مدخراتها المحلية وتوفير النقد الأجنبي اللازم للحصول على السلع والخدمات الإنتاجية² ، كما يعتبر التمويل الدولي ضروري للكثير من الدول من أجل تحقيق العديد من الأهداف لعل أهمها ما يلي³:

- إقامة مشروعات إنتاجية وتوسيعها وتجديد وتحديث رأس المال المستخدم، وهذا ما

قد يؤدي إلى رفع معدلات النمو داخل الدولة.

¹ - عرفان تقي الحسني (1999): التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص.29.
² - علي عبد الوهاب نجا (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية -بين النظرية والتطبيق- ، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص.15.
³ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص.32-33.

- ضمان تشغيل المشروعات الإنتاجية باستيراد مستلزمات الإنتاج.
- دعم الاستهلاك المحلي في ظل الزيادة السكانية الكبيرة خاصة في الدول النامية، وهذا ما يؤدي إلى ورفع مستويات معيشة الأفراد.
- الحاجة إلى التوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة والتي يعجز الاقتصاد المحلي عن تأمينها بسبب

2.4. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المانحة:

من وجهة نظر الدول المانحة للتمويل الخارجي فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من مصادر رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف، وتسعى الدول المانحة إلى تحقيق أهداف عديدة منها¹:

- محاولة تصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في النقل والوساطة والتأمين والمقاولات ومكاتب الخبرة المختلفة لديها.
- تحسين صورة الدول المانحة أمام المجتمع الدولي واضهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- حماية مصالح بعض القطاعات الانتاجية.

3.4. أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي:

- تكمن أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي في مايلي²:
- توفير السيولة المالية الدولية المطلوبة على المستوى الدولي.
- توفير أداة مناسبة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف الدول عن طريق أسواق المال، التي تشكل بدورها مصدرا ملائما لتوظيف واستثمار الأموال، ومنبعا لتمويل التجارة والاستثمار على المستوى العالمي.

¹ - جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص13.
² - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي (2007): مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص ص15-16.

- تمويل حركة التجارة الدولية السلعية والخدمية، بحيث أن أي قصور في عملية التمويل تؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وهذا بدوره سيؤدي إلى تراجع القطاع الخارجي داخل الدول، وعلى اعتبار أن هذا الأخير - أي القطاع الخارجي - هو المحرك الأساسي للنمو فسيؤدي تراجعه إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي داخل دول العالم وخلق العديد من المشاكل (مثل انخفاض حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المطلوب استيرادها لأغراض الاستثمار أو لأغراض الاستهلاك).

خلاصة:

يعبر التمويل الدولي عن آليات انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وفق نظام معين يتكون من خمس عناصر رئيسية متمثلة في النظام النقدي الدولي وكافة المعاملات المتعلقة بالمدفوعات الدولية والأسواق المالية الدولية وطرق الإدارة المالية الدولية وأخيرا الضرائب الدولية، ولقد اكتسب التمويل الدولي أهمية في الساحة الدولية من خلال تطوره عبر الزمن خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أين زادت تدفقات رؤوس الأموال الدولية وقد تعمقت أكثر في فترة السبعينات بتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية لتتعمق أكثر فأكثر خلال فترة التسعينات من القرن الماضي بسبب زيادة الطور التكنولوجي.

وتتبع أهمية التمويل الدولي من خلال مساعدة الدول على تحقيق أهدافها وتمويله لنشاط التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أن لديه أهمية خاصة للدول النامية من خلال سده لفجوة التمويل الداخلية والخارجية التي تعاني منها هذه الدول.

المحور الثاني:
الدفـع في الاقـتصاد الدولي.

تمهيد:

مع تحرير التجارة الدولية زادت المعاملات الدولية بشكل كبير، وأصبحت الأموال تنتقل من دولة إلى أخرى من أجل تسوية الالتزامات المترتبة عليها، ومن هنا بدأت تظهر أنظمة الدفع الدولية لتسهيل هذه العملية، وقامت البنوك والمؤسسات المالية بتوحيد أنماط التعامل وطرق النقل والتسوية وإنشاء شبكات دولية تربطها ببعضها البعض، وتضمن أداء المعاملات على أكمل وجه.

ويتطلب عمل أنظمة الدفع الدولية وجود وسائل للدفع تحظى بالقبول في تسوية المعاملات الدولية، وإلى وقت قريب كانت وسائل الدفع التقليدية هي السائدة في الساحة الدولية ومع التطور التكنولوجي بدأت تظهر وسائل جديدة وتتطور عبر الزمن عرفت بوسائل الدفع الحديثة التي تتمتع بالسرعة والموثوقية في الأداء

1. أنظمة الدفع الدولية:

يتم انشاء نظم الدفع عادة من أجل تغطية احتياجات الأفراد والمؤسسات لتسهيل عمليات الدفع والتسوية التي تتطلب سرعة في الأداء من أجل انتقال الأموال المستحقة بين الأطراف المتدخلة، ولقد كانت نظم مقاصة الشيكات من أوائل هذه الأنظمة، حيث أن عملية استخلاص الشيكات بين البنوك استلزمت وضع غرف لتبادل الشيكات ومقاصتها، ومع التطور أدوات الدفع والأنظمة الإلكترونية والبرمجيات المختلفة، عرفت نظم الدفع تطورات كبيرة حيث توسع نطاق عملها لتشمل إنشاء أنظمة للبطاقات البنكية ونظم التسوية والأوراق المالية بالإضافة إلى نظم الدفع المباشر¹.

ومع التطور الحاصل على المستوى الدولي من تحرير التجارة وزيادة المعاملات عبر الحدود جاءت الحاجة لتوحيد أنظمة الدفع على المستوى الدولي لأداء هذه الالتزامات وضمان تسوية المعاملات بسرعة ودقة أكبر.

¹ - صندوق النقد العربي(2012): الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، ص.04.

1.1. مفهوم أنظمة الدفع الدولية:

إن نمو المعاملات المالية وتزايدها بين البنوك على المستوى الدولي، أدى إلى حتمية توحيد أنظمة الاتصال واستعمال قاعدة بيانات منمطة ، وأصبحت هذه الأنظمة الموحدة والتي يتم بموجبها نقل مدفوعات السلع والخدمات بين البنوك على المستوى الدولي تعرف بأنظمة الدفع الدولية، كما أصبحت من العناصر الضرورية التي تدل على كفاءة تشغيل البيئة المالية العالمية، وعلى العموم يمكن القول أن نظام الدفع الدولي هو ذلك الإطار الذي يجمع بين عملية تنظيم المدفوعات الدولية وأعضاء نظم الدفع ويولد بينها مجموعة من العلاقات التي تنشأ بعفوية بين هذه الأطراف خلال عملية نقل الأموال واستيلائها بين البلدان المختلفة، والتي تتم بدورها من خلا استعمال عدة وسائل من بينها التلغراف والتليكس والكمبيوتر والانترنت والاتصالات الإلكترونية وغيرها¹.

وتشتمل أنظمة الدفع الدولية على²:

- المدفوعات الدولية: وهي تحويلات الأموال من دولة إلى أخرى بغرض تسوية المعاملات الدولية، باستخدام وسائل الدفع المختلفة.
- منظمات ومؤسسات الدفع المقيمة وغير المقيمة والتي تعمل في دولتين أو أكثر
- تأمين نقل الأموال من دولة إلى أخرى عبر عمليات المعالجة والتصفية.

2.1. مخاطر أنظمة الدفع الدولية:

تتعرض أنظمة الدفع الدولية للعديد من المخاطر التي قد تعيق عملها على أكمل وجه كما قد تتسبب في خسائر لأحد الأطراف المتدخلة في النظام، ويمكن القول أن المخاطر التي تصيب أنظمة الدفع داخل الدولة هي تقريبا نفسها على المستوى الدولي، ومن هذا المنطلق تتمثل أهم مخاطر فيما يلي³:

¹ - Yuriy Kozak (2017): Essentials of international finance: questions and answers, Tbilisi publishing house universal, p.71.

² - Ibid,p.71.

³-Look at: - Tom Kokkola (2010):the payment system: payment securities and derivatives, and the role of the eurosystem, European central bank, pp. 115-128.

- Yuriy Kozak, op.cit, p.71.

1.2.1. مخاطر الائتمان:

ويتمثل هذا الخطر في عدم قدرة أحد الأطراف على تسوية التزاماته كاملة لا في الوقت الحالي ولا في المستقبل، ويبرز هذا الخطر بقوة في حالة الائتمان غير المضمون، أو في حالة التسوية غير المتزامنة التي لا تتم في نفس الوقت وتشمل مخاطر الائتمان على:

- خطر فقدان كل أو جزء من قيمة المعاملة في حالة قيام بائع الأصل المالي بالتسليم لكن لا يتلقى الدفع أو يدفع المشتري الثمن ولكنه لا يتلقى الأصل.
- مخاطر تكلفة الاستبدال وتعرف بمخاطر الأسعار وهي تنشأ من عدم الوفاء بالتزاماته في تاريخ التسوية وبالتالي يمكن أن تختلف أسعار السوق من وقت التسوية إلى وقت الدفع الفعلي.

2.2.1. مخاطر السيولة:

ويتمثل هذا الخطر في عدم امتلاك أحد الأطراف المتدخلة في نظام الدفع ما يكفي من المال لأداء التزاماته المالية في الوقت المحدد، مع العلم أن له القدرة على أداء تلك الالتزامات في وقت لاحق.

وقد تعود الأسباب الكامنة وراء هذا الخطر إلى:

- المشاكل التشغيلية .
- عجز مؤقت لتحويل الأصول إلى سيولة في الوقت المناسب بسبب ظروف السوق المعاكسة.

3.2.1. المخاطر القانونية:

ويرجع هذا الخطر إلى ضعف الاطار القانوني وعدم ثباته، والذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر الأخرى خاصة مخاطر السيولة والائتمان.

وترتكز آلية إدارة المخاطر القانونية على حقوق والتزامات الأطراف في المعاملات، لذلك كان من ضروري تأسيس هذه الحقوق والتزامات مع ارتفاع درجة اليقين القانوني.

4.2.1. المخاطر التشغيلية:

وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية لأنظمة الدفع، فهي تشمل الجوانب التنظيمية والعوامل الخارجية المؤثرة فيها، وتنتج المخاطر التشغيلية عادة بسبب خلل فني وأو أخطاء في التشغيل، أو احتيال...إلخ،

ويمكن وصف إدارة المخاطر التشغيلية بأنها عملية منهجية مستمرة يتم بموجبها التعرف على الخطر بشكل مسبق، وتقييم العواقب المترتبة عنه وتطوير الخطط لمعالجته، وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة من أجل تقليل احتمال حدوث الخطر والحد من عواقبه، وعلى هذا الأساس تعتبر أكبر المخاطر تعقيدا بحيث يكون من الصعب تحديد الخطر وتحديد احتمال وقوعه، ويلعب المشغل دورين رئيسيين هما:

- وضع إطار عمل شامل لإدارة المخاطر التشغيلية للنظام من أجل تعزيز صمود الأسواق المالية.
- التحديد الواضح لمصادر مخاطر التشغيل وتقييم عواقبها المحتملة، والرصد المستمر لمثل هذه الأخطار.

5.2.1. المخاطر النظامية:

ينشأ هذا الخطر جراء عدم قدرة أحد المشاركين على أداء إلتزاماته في وقت الاستحقاق مما قد يؤثر على المشاركين الآخرين ويضعف قدرتهم على أداء التزاماتهم في أوقاتها المحددة، وهذا ما بسبب خلل في نظام الدفع، وتهديد لاستقرار النظام المالي.

3.1. المبادئ الأساسية للأداء الفعال لأنظمة الدفع:

نظرا لأهمية الاستقرار المالي الذي يتأتى بالدرجة الأولى من خلال تعزيز البنية التحتية المالية ، قامت لجنة أنظمة الدفع والتسوية للمصارف المركزية لمجموعة البلدان العشرة

بتطوير مبادئ أساسية لأنظمة الدفع سنة 1999 هي¹:

- يجب أن يركز النظام على أساس قانوني جيد وسليم وواضح يشمل كل الجوانب.
- تمكين قواعد النظام وإجراءاته المشاركين من الإحاطة بكل المخاطر المالية التي قد يتعرضون لها جراء مشاركتهم في النظام.
- يجب أن يمتلك النظام طرق واضحة لإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.
- ينبغي أن يوفر النظام تسوية نهائية في مدة قصيرة أقصاها 24 ساعة.
- يجب أن يكون النظام قادرا على ضمان الانتهاء من كافة التسويات اليومية في الوقت المناسب.
- يجب أن تكون الأصول المستخدمة للتسوية ذات مخاطر ائتمانية ومخاطر سيولة قليلة أو معدومة.
- يجب أن يضمن النظام درجة عالية من الأمان والموثوقية التشغيلية، وأن يمتلك ترتيبات للطوارئ من أجل اتمام المعالجة اليومية للمعاملات في الوقت المناسب.
- يجب أن يوفر النظام وسيلة عملية وفعالة لتسديد المدفوعات.
- يجب أن يكون للنظام معايير موضوعية ومعلن عنها للمشاركة فيه.
- يجب أن تتمتع ترتيبات النظام بالفعالية والشفافية.

2. وسائل الدفع الدولية:

تعددت وسائل الدفع الدولية وتطورت بشكل كبير عبر الزمن، وذلك بتعدد وكبر حجم المعاملات الدولية، فوجد منها ما هو تقليدي وما هو حديث تطور بتطور الابتكارات والتكنولوجيا، ويمكن تعريف وسائل الدفع الدولية على أنها كل وسيلة تمكن مستعملها من الوفاء بالتزاماته عبر الحدود سواء عن طريق التحويل أو الدفع المباشر.

¹ - Committee on payment and settlement systems (2001): core principles for systemically important payment systems, bank for international settlements, p.03.

1.2. وسائل الدفع الدولية التقليدية:

تختلف وسائل الدفع التقليدية حسب درجة الأمان فمنها من هو أكثر أماناً بالنسبة للمصر ومنها ما هو أخطر أماناً للمستورد، ولعل أهم وسيلة أكثرها أماناً للطرفين هي الاعتماد المستندي.

1.1.2. الدفع المقدم:

ويسمى أيضاً بالدفع المسبق، وهنا يتم الدفع بالكامل قبل شحن البضاعة، حيث يكون المصدر في وضع يسمح له بالحصول على ثمن الدفعة كاملة قبل تسليم البضاعة للمستورد، ويعتبر الدفع المسبق أحد أكثر الأساليب الآمنة للمصدرين، وأقلها للمستوردين، ويمكن تلخيص الأسباب المتعلقة باستخدام الدفع المسبق فيما يلي¹:

- لا يريد المصدر تحمل مخاطر عدم الدفع المتعلقة بالمستورد.
- أن يكون المصدر غير قادر على تمويل ثمن البضاعة.
- قد يكون المصدر في وضع احتكاري.
- قد يكون المصدر أعطى للمستورد ضمانات مصرفية مثل أوراق مالية.
- قد يكون المستورد على ثقة تامة في المصدر، أو أنه بحاجة ماسة للبضاعة.
- قد يكون المستورد من الداخلين الجدد للسوق ويرغب في بناء علاقات تجارية طويلة مع المصدر، أو أن هناك علاقة قوية وثابتة بينها.
- قد يكون سعر العقد مبلغاً صغيراً.

2.1.2. الدفع عن طريق الشيك:

يعتبر الدفع عن طريق الشيك أكثر أماناً من الدفع نقداً ولكنه يتميز بالبطء، حيث يوجد في التجارة الدولية نوعين من الشيكات، النوع الأول يمثل شيك الشركة مسحوب على الحساب في أحد البنوك، ويجب أن يصادق عليه البنك لضمان دفعه، والنوع الثاني

¹ - M. hakan, canan unal (2010): international payment methods ,muhf-had, c 16, Turkey, P.331.

يمثل شيك البنك مسحوب على أحد البنوك على بنك آخر، والمستفيد من الشيك هو الذي يضمن التسديد¹.

3.1.2. الحساب المفتوح:

يعتبر الحساب المفتوح من طرق الدفع المناسبة إذا كان العميل لديه جدارة ائتمانية وسمعة جيدة ونزاهة وهو عكس الدفع المسبق، وهنا يتم شحن البضاعة إلى المستورد، وذلك مقابل قيامه بإضافة مديونية عليه في حساب المصدر، ويستطيع المصدر أن يقدم تلك المديونية إلى البنوك ويحصل على تسهيلات، فبموجب هذه الطريقة يتم نقل ملكية البضاعة من البائع إلى المشتري قبل عملية الدفع، مما قد يؤدي إلى تشكل بعض المخاطر للمصدر فبغياح المستندات والقنوات المصرفية قد تجعل اللجوء إلى القانون للمطالبة بالدفع أمرا صعبا².

4.1.2. التحصيلات المستندية:

هي تقنية يقوم بموجبها الساحب أو المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله (البنك المراسل)، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد (المسحوب عليه) أو إلى البنك الذي يمثله (البنك المكلف) مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة والاستفادة من مهلة تسديد، ومن هذا التعريف هناك عدة نقاط أساسية يجب توضيحها³:

- **المستندات:** وتعني مستندات مالية أو تجارية، فالمستندات المالية تعني الكمبيالة أو سند لأمر، شيكات، أو أي أداة أخرى مماثلة تستعمل للحصول على تسديد مالي أو دفع نقدي. أما **المستندات التجارية** تعني الفواتير ومستندات النقل، مستندات الملكية، أو أي مستندات أخرى مماثلة.

¹ سعود جابد العامري (2008): المالية الدولية : نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، ص.495.

² - Saudi industrial development fund (2018): export terms, documentation, and payment methods, export bulletin, no 08, p.12.

³ وليد العايب، لحو بوخاري (2013): اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص.203.

- **التحصيل:** ويكون التحصيل إما تحصيلًا بسيطًا يقتصر على المستندات المالية فقط، أو تحصيلًا مستنديًا يشمل المستندات المالية والتجارية.

5.1.2. خطابات الضمان:

يعبر خطاب الضمان عن قيام البنك بضمان الغير بطريقة التوقيع دون أن يضطر البنك لأن يخرج من ذمته أية مبالغ، ذلك أن توقيع البنك على خطاب الضمان يعتبر ضمانًا مباشرًا وقويًا للمستفيد بأن العميل سيقوم بالوفاء بالتزاماته اتجاهه، فإن لم يتم هذا الأخير أي العميل بالوفاء بالتزاماته يضطر البنك للواء بها إذا طلب منه المستفيد ذلك خلال الفترة المحددة في الضمان، ويمكن تعريفه على أنه تعهد مكتوب يصدر من البنك بناءً على تعليمات صادرة له من عميله لصالح المستفيد، يلتزم بموجبه البنك بأن يؤدي مبلغًا معينًا عند الاستحقاق للمستفيد، إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب¹.

6.1.2. الاعتماد المستندي:

سنتناول الاعتماد المستندي بنوع من التفصيل نظرًا لأهميته الكبيرة كوسيلة للدفع والوفاء بالتزامات المترتبة عن اقيام بمعاملات معينو على المستوى الدولي.

أ. تعريف الاعتماد المستندي:

هو عبارة عن اتفاق متعدد الأطراف مع البنك، يكون حسب طلب وإرشادات المستورد (المشتري) بحيث يتعهد البنك بسداد مبلغ الفاتورة للمصدر (البائع) مقابل تقديم مجموعة من المستندات تصدر في وقت معين².

ويعتبر الاعتماد المستندي من أكثر الأدوات أمانًا المتاحة للتجار العالميين، حيث أنه عبارة عن التزام للبنك نيابة عن المشتري بالدفع للمصدر شريطة استيفاء الشروط والأحكام التي يتم التحقق منها عبر عرض كل المستندات المطلوبة، وهو عقد منفصل

¹ هاني أحمد عطاي (2018): التحكيم في الضمانات المصرفية دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ص ص 65-66.
² - وليد العايب، لعلو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 217.

عن عقد البيع فالبنك هنا يتعامل بالمستندات فقط وليس البضائع¹.
ويشترط في عملية الاعتماد المستندي توفر عدة أطراف²:

- **العميل الأمر:** وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يطلب من البنك فتح الاعتماد المستندي وهو عادة يعرف بالمشترى أو المستورد.
- **البنك المحرر للاعتماد:** عند تقدم العميل الأمر لطلب الاعتماد من البنك يقوم البنك بدراسة الطلب وإعطاء الموافقة من عدمها، فإذا وافق على فتح الاعتماد يقوم بالإجراءات اللازمة والخاصة بفتح الاعتماد ويوجهه إلى المستفيد بشكل مباشر أو إلى أحد مراسليه في البلد المصدر حتى يتمكن هذا المراسل من إضافة تعريضه عليه في حالة الاعتماد المعزز.
- **المصرف مراسل:** عند تلقي المصرف المبلغ للاعتماد من قبل المصرف فاتح الاعتماد يقوم بعدها بإبلاغ المستفيد بالاعتماد.
- **المستفيد أو المصدر:** وينبغي أن يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد ضمن المدة المقررة للاعتماد، أما إذا تم تبليغه بالاعتماد من قبل البنك المراسل في بلده، وكان هذا البنك معززا للاعتماد، فإن كتاب التبليغ هذا يعتبر عقدا جديدا بين المصرف المراسل المعزز وبين المستفيد وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة المصدرة إذا قام بتقديم هذه المستندات طبقا لشروط الاعتماد.

ب. أنواع الاعتماد المستندي:

توجد العديد من الاعتمادات المستندية تصنف حسب عدة تصنيفات نذكر أهمها³:

¹ - Agbonika Josephine (2015):methods of international trade and payments, global journal of politics and law research, vol.3, no01, P.41.

² - أنظر:

- صادق الشمري (2018): إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.93.
-محمد عزمي البكري (2018): موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد، دار محمود للنشر، مصر، ص.1029-1030.

³ - أنظر:

- زكريا مطلق الدوري، أحمد على صالح (2014): إدارة الأعمال الدولية، دار اليازوري، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.342.
- خليفة بن محمد الحضرمي (2015): مسؤولية البنك في إطار عمليات الائتمان الخارجي، دار الفكر والقانون، مصر، ص.69-70.
- صادق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص.98-99.
- محي الدين اسماعيل (1996): الاعتمادات المستندية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ص.23.

ب.1. التصنيف من حيث قوة تعهد البنك المصدر:

نجد هناك نوعين الاعتماد المستندي القابل وغير القابل للنقض، فالاعتماد القابل للنقض يمكن إلغائه أو تعديله في أي وقت دون الحاجة لإشعار المستفيد بشكل مسبق، أما الاعتماد غير القابل للنقض لا يمكن إلغائه أو تعديله بدون إذن المستفيد، كما أن الاعتماد غير قابل للنقض يلزم البنك المصدر للاعتماد بالدفع للمصدر في حالة تقديمه للمستندات المطابقة لشروط الاعتماد.

ب.2. تصنيف الاعتماد المستندي من الناحية الشكلية:

وينقسم حسب هذا التصنيف إلى الأعماد المتجدد و اعتماد التحويل والاعتماد الاحتياطي فالاعتماد المتجدد أو اعتماد الدوران كما يسميه البعض يكون في حالة قيام المشتري بعمليات تجارية متعددة مع شخص معين، فبلا من فتح اعتماد خاص بكل عملية على حدة، يقود البنك بفتح اعتماد واحد يتجدد كلما تجددت العمليات، فيجوز للمستفيد منه أن يستخدمه كلما قدم مستندات جديدة خاصة بعمليات دورية داخل المدة المتفق عليها، وقد تكون هذه الاعتمادات مجمعة أو غير مجمعة (تقسم مددا مستقلة لا يتداخل مبلغ أي منهما في الآخر مثل اعتمادات شركات الطيران فيما يخص دفع رسوم المطارات التي تحط عليها) .

أما الاعتماد القابل للتحويل فهو الاعتماد الذي يمكن تحويله من مستفيد إلى مستفيد آخر، ويخضع هذا الأمر لإرادة المتعاقدين وفيما يخص الاعتماد الاحتياطي فغالبا ما يستخدم كبديل لضمان التنفيذ حيث يستخدم كضمان للبائع ليضمن له الوفاء، إذ أن الوفاء يتم عن طريق الضامن نظير قيام البائع بتنفيذ التزامه في هذا الاعتماد.

ب.3. التصنيف من حيث تعهد البنك المراسل:

نجد حسب هذا التصنيف نوعان الاعتماد المعزز وغير المعزز، ويظهر هذا الاعتماد في حالة اعتماد البنك فاتح الاعتماد على البنك المراسل في عملية التبليغ، فيقوم هذا الأخير بإضافة تعهده بدفع قيمة الاعتماد في حالة تطابق المستندات للشروط، وبالتالي فهذا النوع من الاعتماد يتميز بوجود تعهدين من البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل ولهذا سمي بالاعتماد المعزز، وهو يوفر أكثر راحة واطمئنان للمصدر، أما الاعتماد غير المعزز يقع التزام السداد فيه على عاتق البنك فاتح الاعتماد فقط، ويقتصر دور البنك المراسل على عمليات الوساطة والتبليغ مقابل عمولة.

ب.4. تصنيف الاعتماد المستندي من حيث حركة التبادل التجاري:

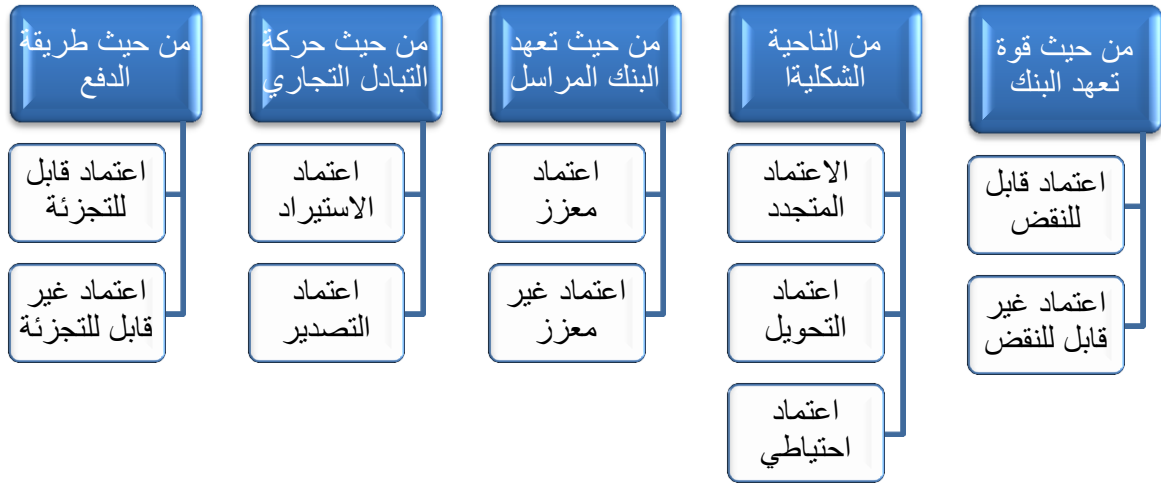
وينقسم إلى اعتماد التصدير وإعتماد الاستيراد، ويصدر اعتماد الاستيراد عندما يريد مستورد محلي أن يستورد سلعا من الخارج ويتم تمويل العملية عن طريق الاعتماد المفتوح للاستيراد، أما انظام بنك في بلد المستفيد لتأييد هذا الاعتماد فإنه يعتبر اعتماد تصدير بالنسبة لبلده، ويمكن أن يكون اعتماد التصدير والاستيراد منفصلين، أي وجود أحدهما دون وجود الآخر.

ب.5. التصنيف من حيث طريقة الدفع:

ويصنف إلى الاعتماد القابل للتجزئة وغير القابل للتجزئة أما الاعتماد القابل للتجزئة فهو ذلك الاعتماد الذي يمكن بموجبه شحن بضاعة على دفعات وقبض ثمن كل دفعة عندما يتم شحنها، أما الاعتماد غير قابل للتجزئة فيلتزم المصدر بإرسال البضاعة دفعة واحدة كما يتم الدفع له مرة واحدة مقابل تسليم المستندات.

والشكل التالي يبين الأنواع المختلفة للاعتمادات المستندية:

الشكل رقم (2-01): أنواع الاعتمادات المستندية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على ما سبق

ج. مراحل تكوين الاعتماد المستندي:

تمر دورة تكوين الاعتماد المستندي بعدة مراحل¹:

- إبرام عقد البيع الدولي: حيث يقوم البائع والمشتري بغيرام عقد البيع الذي قد ينصب على بضاعة أو خدمة أو تنفيذ مشاريع الانشاءات الضخمة،
- فتح الاعتماد: تعتبر هذه المرحلة هي بداية تدخل بنك المشتري الفعلي في العملية، حيث يطلب منه عميله فتح اعتماد لفائدة البائع وإخطاره به، ولكن حق البائع في قبض المبلغ من البنك لا يكتمل إلا عند تقديمه للمستندات للبنك وقيام هذا الأخير بمطابقتها لشروط خطاب الاعتماد المرسل إليه.
- تنفيذ الاعتماد المستندي: يقوم البنك في هذه المرحلة بإرسال خطاب الاعتماد إلى البائع إما بشكل مباشر أو عن طريق بنك وسيط موجود في بلد البائع، ويتضمن الخطاب الشروط التي تحدد حقوق والتزامات فاتح الاعتماد والبائع والمستفيد منه،

¹ - أنظر:

- خليفة بن محمد الخضرمي (2015): مسؤولية البنك في إطار عمليات الائتمان الخارجي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، ص 72-73.
- وليد العايب، لحو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص.230.

لذا فتتفقد الاعتماد هو تتويج للمراحل السابقة، حيث يقدم البائع الوثائق المتضمنة بالخطاب الموجه إليه من البنك، وبالمقابل يقوم هذا الأخير بالإفراج عن مبلغ الاعتماد بعدما يكون قد قام بفحص المستندات ومطابقتها، ويقوم البنك بإحالة المستندات المسلمة إليه للمشتري الأمر الذي بواسطتها يمكنه تسلم البضاعة من الناقل.

د. مزايا الاعتماد المستندي:

- يتمتع الاعتماد المستندي بالعديد من المزايا نذكر منها¹:
 - تعهد من البنك اتجاه المستفيد وذلك قبل البدء في تنفيذ الأخير للالتزاماته، بأن يدفع له البنك ثمن البضاعة أو يقبل ما يسحبه عليه من كمبيالات تحت الاعتماد وعندما تقدم إلى البنك المستندات الممثلة للبضاعة والمطابقة لشروط الاعتماد وذلك في خطاب الاعتماد الذي يعد فيه بالدفع والقبول.
 - وسيلة مؤكدة ومضمونة للبائع للحصول على ثمن البضاعة من البنك مقابل تقديم مستندات مطابقة للشروط.
 - قدرة المشتري على الحصول على الائتمان بموجبه كاستخدامه للتسهيلات المصرفية وإعادة التحويل.
 - ضمان عدم تجميد جزء من رأس مال المشتري خاصة إذا اضطر للدفع مسبقاً، وضمان تسلمه المستندات التي تمكنه من الحصول على البضاعة لأن البنك لا يدفع الثمن عند استلام المستندات.
 - وسيلة مضمونة بحيث تعطي الطمأنينة للأطراف الثلاثة المستفيد والبنك والمشتري
 - علاقة شخصية تربط البنك بالمستفيد حيث يكون مديناً شخصياً ومباشراً للبائع.

¹ - عبد الرحيم الفهري (2016): الاعتمادات المستندية وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ص ص 29-30.

2.2. وسائل الدفع الحديثة:

جاءت وسائل الدفع الحديثة لمنح سرعة أكبر وسهولة أكبر في دفع الالتزامات المالية المترتبة عن المعاملات المختلفة، ومنح الثقة لدى المتعاملين وكسر الجمود وثقل الاجراءات التي كانت تميز وسائل الدفع التقليدية.

1.2.2. البطاقة الائتمانية:

وهي أحد أهم وسائل الدفع الحديثة نسبيا، والأكثر شيوعا في الاستخدام على المستوى الدولي، فعلى سبيل المثال نجد أن 74% من إجمالي الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية لديهم بطاقات إئتمانية¹.

يرجع ظهورها إلى سنة 1914 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أصدرت شركة western union بطاقة معدنية لتسوية مشتريات عملائها من منتجات الشركة، وكانت تعطى للعملاء المميزين لديها، وتمنح لحاملها مزايا خاصة، وسرعان ما انتشر استعمال هذا النوع من البطاقات في شركات البترول والفنادق الكبرى والمحلات التجارية²، وفي عام 1950 أخذت البنوك الأمريكية تصدر البطاقات وتوسع من دائرة استخدامها، بحيث أصبح لحاملها الحق في استخدامها لشراء احتياجاته، وأول بنك أصدر هذه البطاقة هو بنك ناشيونال فرانكلين بنيويورك³.

يمكن تعريف البطاقة الائتمانية على أنها أداة مصرفية تستعمل للوفاء بالالتزامات، وتتمتع بالقبول العام على المستوى المحلي والدولي لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقد لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعها على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلع، أو حصوله على خدمات على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من المصرف المصدر للبطاقة والذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة للدفع⁴ ،

¹ - Bill Hardekopf, John Oldshue (2008): the credit card guidebook- understanding the complex world of credit cards, Hampton and associates, inc, p.02.

² - حمود غازي حمادة (2018): العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ص.21.

³ - مرة شبل، خالد الشرمي (2012): التسويق الإلكتروني في العالم العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ص.108.

⁴ - حمود محمد غازي حمادة، مرجع سبق ذكره، ص.39.

وتصدر هذه البطاقات عادة عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في الأماكن التي تتمتع فيها البطاقة بالقبول، ويدفع للمحل كامل المبلغ، ثم يقوم البنك بإرسال الفاتورة للعميل يطالبه بسداد جزء من المبلغ لا يتجاوز 5%، أما المبلغ الباقي إذا لم يسدد خلال فترة الاستفادة فسيُدفع عنه صاحبه زيادة نسبة 1.5% شهرياً¹، وتصل فترة الاستفادة عادة إلى 25 يوم من تاريخ استلامه الفاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها في الشهر المنصرم، هذا وتتقاضى البنوك عمولة بيع من المحلات التجارية ومحلات الخدمات تتراوح ما بين 3% - 5% من قيمة المبيعات التي تتم بواسطة هذه البطاقة².

ومن أهم البطاقات الائتمانية الموجودة على المستوى العالمي بطاقة فيزا، وماستر كارد، وبطاقة أمريكان إكسبريس.

وفي حالة اجراء المدفوعات الدولية عن طريق البطاقة الائتمانية فيجب أن يكون المستفيد ضامن ومتأكد أن المتعامل معه يضع في حسابه مبلغ الالتزامات التي قام بها، وبإدخال معلومات البطاقة على المتجر الإلكتروني للمستفيد وبمجرد استلامه للسلع أو الخدمات سيتم سحب المبلغ تلقائياً من البطاقة الائتمانية إلى حساب المستفيد.

2.2.2. بطاقة الخصم:

والمعروفة أيضاً بالبطاقة المصرفية أو بطاقة الشيكات، وهي بطاقة بلاستيكية تسمح للأفراد بسحب الأموال النقدية من حساباتهم المصرفية عبر الصراف الآلي، كما تستعمل لتسوية المعاملات عبر الانترنت أو بدونها، ويتم اصدار بطاقة الخصم من قبل البنوك كمقابل للحسابات العملاء، وعلى عكس البطاقة الائتمانية فبمجرد دفع الفرد التزاماته بطاقة الخصم يتم خصم المبلغ تلقائياً من حسابه المصرفي³.

¹ - مصطفى يوسف الكافي (2013): النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص 30-31.

² - جميل السعودي (2014): إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 42.

³ - Emrah Oney, Gizem Oksuzoglu (2017): the determinants of electronic payment systems usage from consumers perspective, economic research, vol 30, no 1394 ,p.397.

2.2.2. النقود الإلكترونية:

يمكن تعريف النقود الإلكترونية على أنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على جهاز إلكتروني، يمكن استخدامها على نطاق واسع في سداد مختلف المدفوعات إلى متعهدين آخرين غير الجهة التي أصدرتها، وليست مرتبطة بحساب بنكي¹. إذا يمكن اعتبار النقد الإلكتروني شكل من أشكال النقود، حيث يقوم العميل بشراء المكافئ الإلكتروني النقدي للنقود الورقية والمعدنية، ولكي نقول عن نقد ما أنه إلكتروني يجب أن يتوفر فيه مايلي²:

- يعتبر مخزنا إلكترونيا حيث يقوم العميل بتبادل النقود القانونية بوسيلة أخرى للدفع، بدلا من استخدام بطاقة الحسم التي تتطلب حسابا مصرفيا، أو بطاقة الائتمان التي تتطلب اتفاقية عقد مع البنك، هنا يقوم العميل بشراء النقود الإلكترونية وتحميلها على وسيط إلكتروني ودفع ثمنها مسبقا للجهة التي أصدرتها، ويمكن استخدامها بالطريقة نفسها مثل النقود أو غيرها من الأشكال الأخرى.
- تصدر بغرض استعمالها كوسيلة للدفع في مختلف المعاملات، عن طريق شبكة الانترنت أو خارجها.
- تحظى بالقبول من شخص طبيعي أو اعتباري غير الجهة التي أصدرتها. وتتمثل أهم خصائص النقود الإلكترونية فيما يلي³:
- انخفاض تكاليف المعاملات بالمقارنة مع وسائل الدفع الأخرى فيما يخص البيانات الخاصة بها.
- ارتفاع التكاليف الثابتة مقارنة مع غيرها من وسائل الدفع، نتيجة لاستخدامها لوسائل تكنولوجية حديثة، مع وجوب تجديد هذه التكنولوجيا باستمرار لمواكبة أحدث الابتكارات ومنع الاختراقات التي قد تحدث.

¹ -European Central Bank (1998): report on electronic money , Germany. p.07.

² - Central Bank of Ireland (2018): electronic money institutions, on website: <http://www.centralbank.ie>

³ - Nada Popovska-Kamnar (2014): the use of electronic money and its impact on monetary policy, JCEBI, vol1,no 02, .p.81.

التمويل الدولي

- لا تكون للنقود الالكترونية أية قيمة إذا لم يتم استخدامها في تسوية المعاملات، في حين أن النقود العادية يمكن استخدامها كودائع مصرفية.
 - النقود الالكترونية أقل أماناً من بطاقات الائتمان حيث تمتلك هذه الأخيرة اسم ورقم حامل البطاقة.
 - يمكن أن تحل النقود الالكترونية محل النقود الورقية في المستقبل.
- بصفة عامة نجد أن النقود الالكترونية هي أقل وسائل الدفع استخداماً على المستوى الدولي، ولكنها بدأت تجد مكانتها شيئاً فشيئاً، فعلى سبيل المثال نجد أن إصدار النقود الالكترونية في المنطقة الأورو يرتفع شيئاً فشيئاً عبر الزمن كما يوضحه الجدول التالي:
- الجدول رقم (2-01): إجمالي النقود الالكترونية المصدرة في منطقة الأورو.**

الوحدة: مليون أورو

السنة	القيمة
2010	3.094
2011	3.813
2012	4.778
2013	5.433
2014	6.590
2015	8.583
2016	10.623
2017	12.850

Source: European central bank (2018): statistical data warehouse, on website: <http://www.ecb.europa.eu>

نلاحظ من الجدول أن اصدار النقد الالكتروني في منطقة الأورو يأخذ منا متزايد من 2010 إلى 2017 حيث وصل إلى أكثر من 12 مليون أورو.

3.2.2. الشيكات الالكترونية:

وهي شيكات مشابهة ومكافئة للشيك العادي ويمكن تعريفها على أنها رسالة إلكترونية موثقة ومعتمدة¹، تستخدم كوسيلة لتسوية المعاملات المالية وإبرام الصفقات عبر الانترنت، خاصة بعد أن تراجعت ثقة الناس بالتعامل بالصكوك العادية، على المستوى المحلي والاقليمي والدولي²، ويمكن توضيح آلية اصدار الشيكات الإلكترونية وتداولها كما يلي³:

- تسجيل العميل (الساحب) لدى مصرف خاص به يتعامل بالشيكات بالشيكات الإلكترونية، حيث يقوم البنك بتكوين قاعدة بيانات خاصة بالعميل، مع تحديد التوقيع الإلكتروني الخاص به.
- من خلال الخطوة السابقة يمكن للعميل مشاهدة أيقونة النموذج الخاصة بالشيك الإلكتروني على جهازه الخاص عبر الانترنت، والنقر عليها ليظهر الشيك أمامه.
- يقوم العميل بملء البيانات بإتباع الخطوات التي تظهر على الشبكة، وفي النهاية يقوم بالتوقيع على الشيك إلكترونياً، مع ملاحظة أن الشيك لا يقبل أي تعديل بعد إرساله.
- ارسال الشيك إلى المستفيد عبر الشبكة.
- يقوم المستفيد بالتوقيع الإلكتروني المعتمد لدى المصرف وإرساله بعد ذلك إلى المصرف لإتمام العملية بعد التأكد من صحة التوقيع الإلكتروني لتقدير قيمته بعد ذلك في حساب المستفيد.

¹ - رائد محمد عبد ربه (2013): التسويق الإلكتروني، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.67.
² - علي المصري عبد الصبور (2012): التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.199.
³ - عامر مطر (2013): الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.83.

4.2.2. الانترنت المصرفي :

إن المصرف المنزلي المرتكز على الانترنت له مميزات متعددة، حيث أن برمجة خط ساخن على الانترنت يعد أقل كلفة من انشاء فرع للبنك، وأكثر راحة للعملاء، كما تتعدد أشكال الخدمات المقدمة في هذا الاطار من التأكد من الرصيد ودفع الفواتير وإدارة المحافظ المالية وتحويل الأموال، وتعتبر عملية تحويل الأموال من أهم الخدمات التي يقدمها الانترنت المصرفي في اقتصاد يتحول أكثر فأكثر إلى العالمية¹ مما يسهل قيام المعاملات الاقتصادية الدولية وتوفير الحلول للوفاء بالتزاماتها، وهذا ما سنتحدث عنه أكثر في العنصر الموالي.

5.2.2. التحويلات المالية الالكترونية:

إن الشركات في حاجة متنامية لتحويل الأموال عبر الحدود إلى مختلف أنحاء العالم من أجل القيام بالمدفوعات الدولية وتسريع النمو وتوسيع حجم نشاطها، أو تحويل أرباحها، لذا وجدت السبيل إلى نظام التحويلات المالية الالكترونية الذي يعتبر أحسن وأسرع من الطرق التقليدية في الدفع وتسوية الالتزامات الدولية .

فبسبب تزايد المنافسة انخفضت تكلفة التحويلات المالية الدولية في السنوات القليلة الماضية، وظهرت هناك شركات عديدة تنافس البنوك في هذا المجال، وataحت أمام الأفراد والشركات خيارات أفضل.

والتحويل المالي الدولي هو تحويل أو نقل مبلغ مالي من حساب العميل الأمر إلى حساب المستفيد في بنك آخر أو في فرع لنفس البنك في دولة أخرى، تتم التحويلات المالية عادة بطريقتين رئيسيتين هما:

أ. التحويلات المالية عن طريق البنوك:

حيث تتطلب عملية التحويل عبر البنوك إما الذهاب إلى البنك لاستكمال العمليات الخاصة بالتحويلات المالية الدولية، أو من منزلك عن طريق شبكة الانترنت وذلك حسب

¹¹ - مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص.38.

ما يسمح به البنك، وتتطلب العملية القيام بالخطوات التالية¹:

- الدخول إلى قسم التحويل الإلكتروني في موقع الويب الخاص بالبنك الذي تتعامل معه.
 - التحقق من الحد الخاص بالتحويل المالي عبر الانترنت: حيث لكل بنك حد مسموح به لمبلغ التحويلات المالية.
 - تحديد الجهة المستلمة للأموال المحولة من اسم المستلم وعنوانه ورقم حسابه واسم البنك والبلد....الخ.
 - تحديد المبلغ واختيار نوع العملة وعادة ما تكون العملة المستعملة هي عملة البلد المستقبل.
 - دفع رسوم التحويل: حيث يحصل البنك على رسوم المعالجة الأولية والتحويل والتي قد تصل إلى 40 دولار وحتى 80 دولار وقد يتقاضى البنك المتلقي أيضا رسوما تتراوح ما بين 10 إلى 20 دولار.
 - بعد اكمال نموذج النقل سيعرض موقع البنك المحول عادة المدة التي يستغرقها التحويل والتي قد تنحصر بين يوم وثلاثة أيام ، بالاضافة إلى هذه المدة فهناك أيضا مدة الإستيلاء.
- وكانت البنوك في بداية الأمر تستعمل وسائل تقليدية في عملية التحويل مثل البريد والتلغراف والتلكس في عملية التحول إلا أنها في بعد طورت عدة أنواع من أنظمة التحويلات المالية الإلكترونية أهمها:

- **نظام سويفت SWIFT**: والذي يعني society for worldwide interbank financial communications
تأسست سويفت سنة 1973 حيث اجتمع 239 بنكا من 25 دولة لحل مشكلة المدفوعات الدولية ودعم التجارة، ومن هنا انبثقت جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك

¹ - TransferWise (2017): 6 steps to make an international wire transfer, on the website: <http://www.transferWise.com>.

ومقرها في بلجيكا وتم في ذلك الوقت ربط 518 بنك ينتمي إلى 22 دولة، وأصبحت خدماتها في الوقت الحالي تغطي أكثر من 200 دولة و 11 ألف مؤسسة حول العالم، وتقوم هذه الشركة بعملية نقل الرسائل بين البنوك -فيما يخص تحويل الأموال- باستعمال تقنيات متطورة تعطي درجة كبيرة من الأمان، حيث يتم تشفير الرسائل ويتم تحديد هوية المصارف من خلال رمز يعطى لكل مصرف يتبعه رمز البلد والمدينة التي ينتمي إليها المصرف، وتتم عملية عبر ثلاث خطوات رئيسية حيث يطلب يعطي العميل أمرا لبنكه بتحويل مبلغ محدد من رصيده إلى المستفيد كما يقدم للبنك جميع المعلومات الخاصة بالمستفيد من الاسم واللقب ورقم الحساب واسم البنك والجهة والدولة، ثم يقوم بنك العميل بعملية التحويل إلى بنك المستفيد عن طريق نظام السويفت، وعند اتمام عملية التحويل يقوم هذا النظام بإشعار وصول التحويل، وتتميز خدمات سويفت بالسرعة والحماية والكفاءة وانخفاض التكلفة والاستمرارية حيث يعمل النظام لمدة 24 ساعة متواصلة، وقد وصل متوسط الحركة الشهرية للرسائل 32 مليون رسالة سنة 2018 ووصل معدل النمو السنوي إلى 11.4%¹.

- **نظام Target**: وهو The Trans-european Automated Real-time Gross settlement Express Transfer system وهو نظام التحويلات والتسوية الاجمالية الالية الأوروبية في الوقت الحقيقي انشأ سنة 1999 من قبل نظام Eurosystem لتسوية المدفوعات بالأورو ذات القيمة الكبيرة، وزيادة سرعة المدفوعات عبر الحدود بين الدول الأوروبية، وفي سنة 2007 تم الاعلان عن اطلاق الجيل الثاني المعروف ب **Target 2** وتم تطويره لتلبية ثلاث أهداف رئيسية وهي²:

- زيادة كفاءة المدفوعات بين الدول الأعضاء في منطقة الأورو.

¹ - SWIFT (2018), on the website: <http://www.swift.com>

² - European Central Bank (2018): TARGET annual report 2017, Germany, p.03.

• توفير آلية آمنة وموثوقة لتسوية المدفوعات باليورو على أساس التسوية الاجمالية الآنية RTGS.

• خدمة احتياجات السياسة النقدية للنظام الأوروبي، حيث يستخدم الجيل الثاني لهذا النظام لتسوية المدفوعات المرتبطة مع عمليات السياسة النقدية، من مدفوعات بين البنوك، وبين البنوك والعملاء، المعاملات المتعلقة بالدفع والتسوية في الأوراق المالية، ويبلغ عدد المؤسسات والفروع البنكية التي تتعامل بهذا النظام أكثر من 51 ألف بنك في جميع أنحاء العالم.

ويضمن هذا النظام تسوية مختلف المدفوعات والنقل السريع للأموال بالأورو عبر كافة دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الحقيقي وهذا ما يضمن زيادة الكفاءة والمرونة وتخفيض التكاليف، كما يمهد الطريق لتكامل أعمق للأسواق المالية الأوروبية وربطها ببعضها البعض، مع ضمان التدفق السلس للسيولة، وفي نهاية 2017 شهد هذا النظام زيادة حصة الأنشطة عبر الحدود وبالتالي تسهيل تدفق رأس المال والسيولة.

ب. خدمات التحويل المالي البديلة عن البنوك :

بسبب كثرة الاجراءات التي تتطلبها عملية التحويل عن طريق البنوك بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها وطول مدتها ظهرت شركات مختصة في عمليات التحويل البنكي تتنافس فيما بينها من حيث الأمان وتقليص تكلفة ومدة التحويل، وفي ما يلي أهم هذه الشركات العاملة في الوم أ:

- ترانسفر وايز **Transferwise** : تأسست سنة 2010 وانتشرت حركتها بشكل واسع، حيث تضم أكثر من 4 ملايين عميل وتقوم بتحويل أكثر من 4 مليار دولار في الشهر، كما تسمح لعملائها بفتح حسابات بلا حدود والاحتفاظ بأكثر من 40 عملة في وقت واحد واجراء التحويلات عليها

بكل حرية¹. حيث يستطيع الأمريكيون ارسال ما يزيد عن مليون دولار أمريكي إلى 58 بلد، وتتم هذه العملية بسرعة فائقة وسهولة تامة، لكنها تتطلب وجود حسابات بنكية في هذه الشركة لكلا الطرفين، وتعد تكلفة الارسال عن طريقها هي الأرخص حيث تبلغ حوالي من 0.6 % إلى 1% من المبلغ المرسل².

- **موني غرام MoneyGram**: وهي ثاني أكبر شركة لتحويل الأموال في الو.م.أ. حيث يمكنك ارسال الأموال إلى أكثر من 200 دولة على المستوى العالمي، وتتمتع بسرعة عالية في الارسال تصل إلى يوم واحد، ويمكن تمويل التحويلات عبر الانترنت باستخدام بطاقة الائتمان أو السحب أو الشيك أو ارسال شخصي أو من حساب مصرف أو من محفظة المحمول³، ويبلغ الحد الأقصى للإرسال لكل تحويل 6000 دولار أمريكي.

- **إكس أو أو أم XOOM**: يمكنك ارسال الأموال عبرها إلى 63 دولة بسرعة فائقة قد تبلغ دقائق معدودة، ويمكن أن تكون عملية التسليم عن طريق الحسابات المصرفية، أو التسليم نقدا في المواقع المحددة، ويعتمد ذلك على القوانين والإجراءات السائدة في الدولة المستقبلية، وتختلف رسوم التحويل باختلاف البلدان المرسل إليها واختلاف طريقة الدفع، سواء كانت عن طريق الحساب المصرفي أو بطاقة الحسم أو البطاقة الائتمانية وتصل رسوم الارسال إلى 4.99 دولار في حالة التحويل بالحسابات البنكية وترتفع أكثر في حالة استخدام وسائل أخرى، ويبلغ الحد الأقصى للتحويل 10.000 دولار أمريكي⁴.

- **ويسترن يونيون Western Union**: تمنح هذه الشركة العديد من طرق التحويل بحيث يمكنك ارسال الأموال عن طريق حوالة مالية دولية شخصيا عبر الهاتف أو موقع الويب أو تطبيق الهاتف الجوال، ويكون الدفع عن طريق حساب مصرفي أو بطاقة الحسم أو البطاقة الائتمانية أو تحويل النقود شخصيا، ويتم استيلاء الأموال في حساب مصرفي

¹- TransferWise (2018), on the website: <http://www.transferWise.com>.

²-Spencer Tierney (2018):best ways to send money internationally, on the website: <http://www.nerdwallet.com>

³ - Money Gram (2018), on the website: <http://www.moneygram.com>

⁴ - Spencer Tierney , op.cit.

أو تحصيله نقدا في أكثر من 550 ألف موقع في المناطق الريفية والحضرية في أكثر من 200 دولة ومنطقة عبر العالم، وقد قامت في 2017 بإجراء حوالي 800 مليون معاملة ونقل أكثر من 300 مليار دولار حول العالم للشركات والأفراد، وحيث تقوم بإجراء 32 معاملة في المتوسط كل ثانية¹، وتتراوح رسوم التحويل ما بين 0 إلى 95 دولار، كما تتسم بالسرعة في التحويل، ويتراوح وقت التسليم من عدة دقائق إلى سبعة أيام، ويتراوح حد التحويل من 5000 دولار إلى 50,000 دولار حسب البلد

الخلاصة:

يعبر نظام الدفع الدولي عن ذلك الإطار الذي يجمع بين عملية تنظيم المدفوعات الدولية وأعضاء نظم الدفع ويولد بينها مجموعة من العلاقات التي تنشأ بعفوية بين هذه الأطراف خلال عملية نقل الأموال واستيلائها بين البلدان المختلفة، والتي تتم بدورها من خلال استعمال عدة وسائل تباينت بين الوسائل التقليدية المعروفة والتي من أشهرها الاعتمادات المستندية لما توفره من ثقة لطرفي المعاملة مع مصدر/مستورد، وبين الوسائل الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة، وقد أصبحت أغلب التحويلات المالية الدولية تتم في الوقت الحالي عن طريق التحويلات البنكية الإلكترونية بالاعتماد على نظام سويفت أو عن طريق شركات متخصصة في هذا المجال.

¹ - Western Union (2018), on the website: <http://www.westernunion.com>

المحور الثالث:
عمليات تمويل الاقتصاد الدولي.

تمهيد:

تحتاج الكثير من الدول والمؤسسات الانتاجية والتجارية والمالية... على حد سواء إلى اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على تمويلات لنشاطاتها المختلفة سواءا كان ذلك جراء نقص هيكلية أو مؤقتة في التمويلات الداخلية أو من أجل الوفاء بالتزامات المعاملات المختلفة في التجارة الخارجية أو نتيجة البحث عن مصادر تمويلية أقل تكلفة أو أكثر تطوراً، وتوجد العديد من المؤسسات الدولية تلبى هذه الأغراض، بالإضافة إلى الأسواق المالية الدولية والبنوك العالمية.

1. مؤسسات وأسواق التمويل الدولي:

وتتمثل في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وكذا مختلف الاسواق المالية التي يمكن من الحصول من خلالها على تمويلات على المستوى الدولي سواءا كانت هذه التمويلات طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

1.1. المؤسسات الدولية للتمويل الدولي:

وتتضمن مؤسستين رئيسيتين تقومان بإعطاء تمويلات بشروط محددة لكافة دول العالم الأعضاء وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أ. صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقده الأمم المتحدة في يوليو 1944 في برينتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية. وكانت البلدان الأربعة والأربعين الحاضرة في المؤتمر تسعى إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي¹، والجدول التالي يوضح لمحة مختصرة عن الصندوق:

¹ - صندوق النقد الدولي (2018): لمحة عن صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، واشنطن، ص.01.

الجدول رقم (3-01): حقائق عن صندوق النقد الدولي.

1944	سنة الانشاء
189	عدد الأعضاء
واشنطن	المقر
24 مدير تنفيذي يمثلون 189 دولة	المجلس التنفيذي
2700 موظف من 150 دولة	الموارد البشرية
01 تريليون دولار	المبلغ الكلي الذي يستطيع الصندوق اقراضه للدول الأعضاء
172	عدد القروض التي قدمت منذ عام 2008
40+	عدد اتفاقيات الاقراض الحالية
477 مليار و.ح.س. خاصة أي 692 مليار \$	مجموع حصص العضوية
498 مليار و.ح.س. خاصة أي 723 مليار \$	الموارد المقترضة
اليونان، أوكرانيا، باكستان، مصر	أكبر المقترضين
المكسيك وكولومبيا والمغرب	أكبر القروض الوقائية

المصدر: صندوق النقد الدولي (2018): لمحة عن صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، واشنطن، ص.05.

أ.1. أهداف صندوق النقد الدولي:

وهو منظمة دولية متعددة الأطراف تنصب أهدافها الرئيسية حسب اتفاقية التأسيس على تشجيع التعاون النقدي الدولي وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف مع العمل على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف وتوفير الثقة بين البلدان الأعضاء، هذا بالإضافة إلى العمل على تقصير أمد اختلال موازين مدفوعات الدول الأعضاء¹.

¹ - صندوق النقد الدولي (2011): اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص.02.

أ.1. طبيعة الإقراض وفق صندوق النقد الدولي:

هناك نوعين رئيسيين من القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي وهي

أولاً: الإقراض بشروط غير ميسرة :

هناك مجموعة من التسهيلات التي يستخدمها الصندوق في تقديم القروض بشروط عادية، وتخضع جميع تسهيلات الصندوق لسعر الفائدة السائد في السوق، والمعروف باسم "معدل الرسم"، ويختلف الحد الأقصى لمبلغ القرض الذي يجوز للبلد العضو الحصول عليه من الصندوق - والمعروف باسم "حدود الاستفادة من الموارد" - حسب نوع القرض المطلوب، وإن كان يُحسَب في المعتاد على أساس أحد مضاعفات حصة اشتراك البلد المعني في عضوية الصندوق، علماً بأنه يجوز منح قروض تفوق هذا الحد في الظروف الاستثنائية. أما "اتفاق الاستعداد الائتماني"، و"خط الائتمان المرن"، و"تسهيل الصندوق الممدد" فلا يشترط فيهم حد أقصى محدد سلفاً، والجدول التالي بين مختلف القروض الممنوحة بشروط غير ميسرة من قبل الصندوق:

الجدول رقم (3-02): القروض غير الميسرة وشروطها

التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد) ^١	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة
اتفاق الاستعداد الائتماني (١٩٥٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل.	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتبهة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة أطول أجلا لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات ذات طابع طويل الأجل	اعتماد برنامج تصل مدته إلى أربع سنوات، ووضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بسياسات الاثني عشر شهرا القادمة	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتبهة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (٢٠٠٩)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة باحتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية متوقعة، وأطر للسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدما طوال مدة الاتفاق، شريطة استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد في حالة اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمتد لعامين.
خط الوقاية والسيولة (٢٠١١)	أداة للبلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصادية سليمة	قوة أطر السياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهنا بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة لخط الوقاية والسيولة الذي تتراوح مدته بين عام وعامين)
أداة التمويل السريع (٢٠١١)	مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات	الجهود المبذولة لحل مشكلات ميزان المدفوعات (ربما تتضمن إجراءات مسبقة)	عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات

المصدر: صندوق النقد الدولي (2018): التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2018: بناء مستقبل مشترك، واشنطن، ص.48.

ثانيا: الاقراض بشروط ميسرة:

بدأت عملية تطوير القروض بشروط ميسرة منذ سنة 2010 وهي تخص البلدان منخفضة الدخل، وفي سنة 2016 اصبحت شروطها أكثر يسرا ووصل معدل الفائدة عليها إلى الصفر.

وهناك أنواع عديدة من القروض الميسرة تتمثل في التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني والتسهيل الائتماني السريع، أما فيما يخص شروط الحصول عليها فهي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-03): القروض الميسرة وشروطها

شروط التمويل ^٢	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتماني السريع
سر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات	سر الفائدة: صفر حاليا فترات السداد: ٤-٨ سنوات رسم إتاحة: ١,٥٪ على المبالغ المتاحة غير المسحوبة في إطار الاتفاق الوقائي	سر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات	سر الفائدة: صفر فترات السداد: ٥,٥ - ١٠ سنوات
شروط المزج مع التمويل من حساب الموارد العامة	على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط الاستفادة بمواطن الضعف في مراكز الدين، وبالنسبة للبلدان الأعضاء المفترض قيامهم بالمزج، فإن نسبة المزج بين موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر وحساب الموارد العامة هي ٢:١		
لا يوجد	لا يوجد	يوجد استخدام وقائي، بحد سنوي لا يوجد للاستفادة عند الموافقة نسبته ٥٦,٢٥٪ من حصة العضوية ولا يمكن أن يتجاوز متوسط الحد السنوي للاستفادة عند الموافقة ٢٧,٥٪ من حصة العضوية.	
٢-٤ سنوات (يمكن تمديدها إلى ٥): ويمنع استخدامه بصورة متكررة	١٢-٢٤ شهرا؛ ويقتصر الاستخدام على ٢,٥ سنة من أي ٥ سنوات ^١	٢-٤ سنوات (يمكن تمديدها إلى ٥): مبالغ منسرفة مباشرة: يمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة والشروط الأخرى	
حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني)	حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد/اتفاق الاستعداد الائتماني) وأداة	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع وأداة دعم السياسات): الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود التسهيل الائتماني السريع	

المصدر: صندوق النقد الدولي (2018): التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2018: بناء مستقبل

مشترك، واشنطن، ص. 48.

ب. مجموعة البنك الدولي:

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1944 ثم أطلق عليه فيما بعد اسم البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير+المؤسسة الدولية للتنمية=البنك الدولي)، واتسع نطاق عمله ليشمل خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها. واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة اعمار البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية خاصة أوروبا واليابان. وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي إلى دعم التنمية الاقتصادية يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علما بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار، ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف

الائتماني AAA منذ عام 1959¹، وتتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات رئيسية وهي:

ب.1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وتصل مدة القروض من 15 إلى 25 سنة مع مدة سماح من 03 إلى 08 سنوات².

ب.2. المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):

تم انشاؤها عام 1960 وهي جزء من البنك الدولي معنية بالبلدان الأشد فقرا في العالم، حيث تقوم بتقديم قروض دون فوائد أو بفوائد منخفضة جدا (تسمى اعتمادات) ومنحا إلى حكومات أشد البلدان فقرا في العالم³.

ب.3. مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

انشئت سنة 1956 وهي أكبر مؤسسة عالمية للتنمية تركز أعمالها على القطاع الخاص في الدول النامية⁴، حيث تقدّم قروضا، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية، منذ نشأتها برأس مال قدره 2.6 مليار دولار قامت بتقديم أكثر من 265 مليار دولار لتمويل الشركات في البلدان النامية⁵.

¹ - مجموعة البنك الدولي (2018): من نحن، على الموقع: <http://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are>

² - مجموعة البنك الدولي (2006): فرص توريد لدى البنك الدولي، ص.06. على الموقع: <http://siteresources.worldbank.org>

³ - المؤسسة الدولية للتنمية، على الموقع: <http://www.ida.albankaldawli.org/>

⁴ - international finance corporation (2016), The first six decades, second edition, Washington, P.09.

⁵ - International finance corporation, on the website: <http://www.ifc.org/>

ب.4. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA):

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية، منذ نشأتها سنة 1988 أصدرت الوكالة أكثر من 45 مليار دولار كضمانات لدعم أكثر من 800 مشروع في 110 من الدول الأعضاء¹.

ب.5. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID):

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، يسهل إقامة الاستثمارات الأجنبية عن طريق توفير تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات².

2.1. المؤسسات الإقليمية للتمويل الدولي:

وهناك عدة مؤسسات إقليمية تختص بتقديم تمويلات لمجموعات معينة من الدول يجمعها نطاق جغرافي محدد، وفي بعض الأحيان يتم الخروج عن هذا النطاق لتقديم تمويلات لدول أخرى لا تنتمي إلى المجموعة وعادة ما تكون دول نامية، ومن أهم المؤسسات الإقليمية نذكر ما يلي:

أ. بنك الاستثمار الأوروبي:

هو مؤسسة غير ربحية تأسس بنك الاستثمار الأوروبي سنة 1958 وظيفته الأساسية تقديم القروض، موقعه في لوكسمبورغ، وترجع ملكيته بشكل مشترك لدول الاتحاد الأوروبي، يترأسه فيرنر هوير، ويضم مجلس إدارته مديرا واحدا لكل بلد في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مدير واحد من المفوضية الأوروبية³، يبلغ حجم رأسماله المكتتب 243 مليار يورو سنة 2017⁴.

¹ - Multilateral investment guarantee agency (2017): annual report 2017:insuring investments, Washington, p.13.

² - International centre for settlement of investment disputes (2018): the global leader in International investment disputes settlement, washington ,p.03.

³ -European Union(2019): European investment bank, on website: <https://europa.eu>

⁴ - European investment bank (2017): financial report, Luxembourg, p.02.

يعزز بنك الاستثمار الأوروبي المشاريع داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه من خلال توفير تمويل طويل الأجل والضمانات والمشورة، ومساهمته هم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويعتبر بنك الاستثمار هو المساهم الرئيسي في صندوق الاستثمار الأوروبي ويشكل إلى جانب هذا الأخير مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار، ويهدف البنك إلى¹:

- التنمية المتوازنة للسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي
- تمويل المشاريع التي تسعى لتطوير المناطق الأقل نمو، وتطوير أنشطة جديدة لا يمكن تمويلها عن طريق الوسائل المتاحة في الدول الأعضاء الفردية، وتطوير الأنشطة ذات الاهتمام المشترك.
- تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والاقليمي، ودعم تنفيذ التدابير التي تدعم سياسة التعاون الانمائي
- تركيز أنشطة البنك على أربعة مجالات ذات أولوية وهي: الابتكار والمهارات، الوصول إلى تمويل الأعمال الصغيرة، البيئة والمناخ، البنية التحتية الاستراتيجية.
- ويوفر بنك الاستثمار ثلاث أنواع رئيسية من المنتجات والخدمات ويوجهها بحوالي 90 بالمئة إلى داخل الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه المنتجات في²:
- الإقراض: يقدم البنك 90 بالمئة من التزامه المالي في شكل قروض موجهة للعملاء من جميع الأحجام، ويقوم بتقديم قروض تزيد قيمتها عن 25 مليون يورو بشكل مباشر، وفي حالة وجود قروض أصغر حجماً فإنها تفتح خطوط ائتمان للمؤسسات المالية، ولا يمول بنك الاستثمار عادة أكثر من 50 بالمئة من المشروع
- المزج: يسمح للعملاء الجمع بين تمويل بنك الاستثمار الأوروبي والاستثمار الإضافي.

¹ - European parlement (2019): the European investment bank, fact sheets on the European union, p.01.

² - European Union, european investment bank, op.cit.

- تقديم المشورة والمساعدة الفنية.

وقد وفر البنك الأوروبي للاستثمار تمويلات تقدر بـ: 64 مليار يورو وعمليات لدعم الاستثمار تقدر بـ: 230 مليار يورو، وساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة بـ: 5 مليون يورو¹.

ب. صندوق النقد العربي:

مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت مزاوله نشاطها بعد عام من تأسيسها، ويبلغ عدد الدول الأعضاء 22 دولة عربية، وقد وصل رأس المال المكتتب للصندوق سنة 2016 إلى 900 مليون دينار حربي حسابي²، وتتمحور أهدافها حول³:

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول.
- ارساء سياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.
- ابداء المشورة فيما يخص السياسات الاستثمارية الخارجية.
- تطوير الأسواق المالية العربية.
- العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى انشاء عملة عربية موحدة.

يقدم الصندوق مجموعة من التسهيلات والقروض التي تنقسم إلى مجموعتين⁴:

- المجموعة الأولى وتتعلق بالقروض المتاحة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات وهي:
- القرض التلقائي: لايتجاوز نسبة 75% من حصة الدولة، ومدته إلى 3 سنوات.
- القرض العادي: يقدم للدولة المؤهلة للاقتراض في حدود 100 إلى 175% من حصة الدولة في الصندوق، لفترة لا تقل عن سنة.

¹ - European investment bank (2019): EIB at glance, on website: <https://www.eib.org>

² - صندوق النقد العربي (2017): صندوق النقد العربي نشأته وأهدافه ونشاطاته، الكويت، ص ص. 03، 28.

³ - صندوق النقد العربي (2013) اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي 1976 وتم تعديلها سنة 2013، ص.07.

⁴ - صندوق النقد العربي (2017): صندوق النقد العربي النشاط الاقراضي، الكويت، ص ص. 06-09.

- القرض الممتد: يقدم للدولة العضو المؤهلة للإقراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها، ويشترط على الدولة أن تطبق برنامج تصحيح اقتصادي، وحدوده من 175 إلى 250% من حصة الدولة العضو ومدته 7 سنوات.
 - القرض التعويضي: يقدم للدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان المدفوعات بحدود 100% من حصة الدولة العضو، لمدة 3 سنوات
 - المجموعة الثانية: تتعلق بالقروض والتسهيلات المتاحة لدعم عدد من القطاعات وكلها تتطلب الاتفاق على تنفيذ برنامج للإصلاح ماعدا التسهيلات الآخرين:
 - تسهيل التصحيح الهيكلي: هدفه توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة، يمنح في حدود 175% من حصة الدولة، ويقدم على مرحلتين مدة كل مرحلة 4 سنوات.
 - تسهيل الإصلاح التجاري: هدفه توفير الدعم لسياسات الإصلاح التجاري.
 - تسهيل النفط: هدفه توفير الدعم للدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط.
 - تسهيل السيولة قصير الأجل: هدفه مساعدة الدول الأعضاء التي حققت تقدماً في الإصلاحات على مواجهة المشكلات المؤقتة في السيولة بسبب الأسواق المالية.
 - تسهيل دعم بيئة المروعات الصغيرة والمتوسطة: هدفه دعم الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تهيئة تعزز أنشطة هذه المشروعات.
- ويطبق الصندوق أسعار فائدة متغيرة على القروض، وعلى الدولة أن تختار بين أسعار فائدة ثابتة أو معومة.

ج. بنك التنمية الآسيوي:

لقد حدد القرار الصادر عن المؤتمر الوزاري الأول للتعاون الاقتصادي الآسيوي والذي عقده لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأوسط في عام 1963 رؤية واضحة حول انشاء بنك التنمية الآسيوي ، وانشأ بالفعل في 19 ديسمبر 1966 ، ويقع مقره في العاصمة الفلبينية مانيلا، وهو عبارة عم مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف

تقوم بتقديم قروض ومساعدات تقنية و ضمانات لحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تقديم مساعدات للمؤسسات الخاصة في الدول النامية الأعضاء من خلال الاستثمارات في الأسهم والسندات وتتركز أهداف البنك حول¹:

- تسهيل الحوار السياسي.
 - تقديم خدمات استشارية.
 - تعبئة الموارد المالية من خلال عمليات التمويل المشترك من مصادر الائتمان الرسمية والتجارية وقروض التصدير.
- ويركز بنك التنمية الآسيوي في عمله على سبع مجالات رئيسية أهمها المعالجة الفقر، والمساوات بين الجنسين وتعزيز الاستدامة البيئية والتنمية الريفية والأمن الغذائي.....
- ويحصل البنك على تمويله من خلال اصدار السندات في الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى مساهمات الأعضاء، والأرباح المستقاة من عمليات الاقراض.
- يبلغ رأس مال البنك حوالي 151.2 مليار دولار، ويتكون من 67 عضو 48 منها من داخل آسيا والمحيط الهادي، وقد بلغ مجموع عملياته سنة 2017 مايقارب 32.2 مليار دولار بما فيها 20.1 مليار دولار كقروض و ضمانات واستثمارات بزيادة تقدر ب: 51% عن سنة 2016².

وهناك مجموعة أخرى من البنوك والصناديق الإقليمية مثل بنك التنمية الإفريقي، بنك الأمريكيتين للتنمية، البنك الاسلامي للتنمية، صناديق التمية العربيةإلخ.

3.1. البنوك والأسواق المالية الدولية:

تعتبر البنوك والأسواق المالية الدولية من أهم جهات التمويل الدولي، والتي يمكن من خلالها توفير التمويلات اللازمة لمختلف التعاملات الاقتصادية الدولية.

¹ - The Asian development bank (2019): our work, on website: <https://www.adb.org>

² - The Asian development bank (2017): annual report : sustainable infrastructure for future needs, pp.5-7.

أ. البنوك الدولية:

- وهي تلك البنوك التي توسع نشاطها على المستوى الدولي وتقوم عادة ب¹:
 - قبول الودائع والإقراض على بالعملات الأجنبية للهيئات الوطنية والأجنبية.
 - الإدارة والعمل كوكلاء للقروض المشتركة، وترتيب ووضع متطلبات خاصة لمتطلبات التمويل سواء للتجارة الدولية أو للمشاريع
 - القيام بصفقات العملات الأجنبية والتعامل بالذهب والمعادن النفيسة والحوالات النقدية الدولية.
 - الاتجار بالعملات الأجنبية والمشتقات المالية للعملات وأسعار الفائدة والأوراق المالية.
 - الاكتتاب وإصدار السندات في الأسواق المالية الدولية.
 - هذا بالإضافة إلى قيامها بالأعمال المصرفية التقليدية على مستوى الأسواق المحلية.
- ويمكن تقسيم الإقراض الدولي الذي تقدمه البنوك الدولية إلى ثلاث أنواع²:
 - الإقراض الخارجي التقليدي بالعملة الوطنية، ويمثل 17% من إجمالي عمليات الإقراض الدولي.
 - الإقراض خارج حدود الدولة وذلك بأن تستخدم البنوك مكاتبها الداخلية وتقدم للزبائن الأجانب قروض دون أن تفرض عليها متطلبات الاحتياطات وأسعار الفائدة وغيرها من القيود، وهذا ما يعرف بالتسهيلات الدولية.
 - القروض عبر الدول يقصد بها قروض خارجية قدمتها البنوك بالعملات الأجنبية إلى المقيمين من الدول التي تتواجد فيها المراكز المالية الدولية (لندن طوكيو ونيويورك).

¹ - غازي عبد الرزاق النقاش (2006): التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثالثة، ص.50.
² - نفس المرجع، ص.53.

ب. الأسواق المالية الدولية:

هي مجموع المؤسسات التي تتولى مهمة التوفيق بين طالبي وعارضي الأموال على المستوى العالم ككل¹، وتنقسم هذه الأسواق إلى:

ب.1. سوق رأس المال الدولي:

ويهتم بالتدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، ويتم على مستواه تقديم قروض بالعملات الأجنبية، وإصدار وتداول أوراق مالية طويلة الأجل، ومن أهم أدواته: السندات، القروض التصديرية الاستتجار المالي والقروض طويلة الأجل.

ب.1. سوق النقد الدولي:

ويهتم بالتدفقات المالية قصيرة الأجل ومن أهم منتجاته: أدونات الخزينة، شهادات الإيداع، اتفاقيات إعادة الشراء والبيع القصير، القبولات المصرفية.... إلخ وتتمثل أهم الأسواق المالية الدولية بغض النظر إلى طبيعتها قصيرة أو طويلة الأجل نجد²:

- **سوق الأورو دولار:** وهي ودائع مصرفية محررة بالدولار ومودعة خارج الو.م.أ. ويمكن تعريف هذه الودائع على أنها التزامات البنوك الأوروبية بالدولار، والتي تقدمها في شكل قروض دون أن تفرض عليها متطلبات الاحتياطات وأسعار الفائدة وغيرها من القيود، وقد توسع هذا المفهوم شيئاً فشيئاً حتى أصبح يطلق على مجموع الودائع المصرفية بعملة دولة أخرى غير الدولة التي توجد فيها المصارف والتي تقوم بإقراضها للمستثمرين في جميع أنحاء العالم

- **سوق السندات الدولية:** حيث بدأت هذه الأسواق تحتل مكانة كبيرة في مجال الاستثمارات المالية الدولية في مطلع الستينات من القرن الماضي، وأصبحت السندات في

¹ - جميل محمد خالد (2014): أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.358.

² - أنظر:

- مأمون علي ناصر، مرجع سبق ذكره، ص.217.

- علي ابراهيم خضر (2010): إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا، ص.115-116.

- مصطفى يوسف الكافي (2017): إدارة الأعمال الدولية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.187.

الوقت الحالي تمثل أهم مصدر تمويلي واستثماري دولي، وهي تتمتع بسيولة كبيرة رغم طول مدتها إذ يمكن التنازل عنها بالبيع في الأسواق الثانوية، يمكن أن تصدر هذه السندات خارج حدود الدولة وبعملة مختلفة عن عملة الدولة أو مماثلة لها، ويتم تداولها في أسواق رأس المال لدولة أخرى، إذ قامت مؤسسة جزائرية بإصدار سندات بالدولار وتم بيعها والاكتتاب فيها في أسواق رأس المال في لندن أو زيورخ.

- **أسواق الصرف الأجنبية:** وتشمل الأسواق الرئيسية للصرف الأجنبي حيث بلغ حجم التداول فيها 1.23 تريليون دولار سنة 1995، ويعتبر سوق لندن من أكبر الأسواق حيث تبلغ حصته 25% من حجم السوق العالمي، ويليه سوق نيويورك والذي تبلغ حصته 15% ثم سوق طوكيو بنسبة 10% وأخيرا سوق هونغ كونغ وسنغافورة بنسبة 5% لكل منها.

- **أسواق القروض الدولية:** وهي واسعة الانتشار منذ ما يزيد عن نصف قرن، وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية حيث قدمت اليوم. تسهيلات مالية لإعادة إعمار أوروبا، وتزايد الطلب على القروض الدولية منذ ذلك الوقت.

2. أشكال التمويل الدولي:

هناك ثلاث أشكال رئيسية للتمويل الدولي تتمثل في:

1.2. الإعانات والمنح:

تعتبر الإعانات والمنح من أشكال التمويل الدولي الأكثر ملائمة للدول منخفضة الدخل، لكن من الصعب الحصول عليها لأنها تمنح في ظل شروط محددة.

أ. تعريف الإعانات والمنح:

ويمكن تعريف الإعانات والمنح على أنها قيمة المنح والهبات المالية والفنية التي لا ترد، وإذا كانت في شكل قروض ميسرة فيجب أن لا يقل عنصر المنحة عن 25% من كافة القروض الميسرة المقدمة، وتقدم من خلال ثلاث أساليب¹:

¹ - نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشاني، مرجع سبق ذكره، ص ص. 258، 254، 259.

- تقدم بطريقة آلية: بناء على حاجة الدول المتلقية، وشاع هذا الأسلوب في سبعينات القرن الماضي.

- تقدم بطريقة مشروطة: في حالة وجود برنامج تنموي في الدول المستفيدة، وسادت هذه الطريقة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وهذا النوع يوفر بيئة مواتية للدول المانحة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتلقية.

- تقدم بطريقة انتقائية: وجاءت هذه الطريقة من أجل رفع كفاءة استخدام الاعانات، وهي مستخدمة حالياً، وتتسم هذه الطريقة بصعوبة وضع أولويات وتقييم لمختلف سياسات التنمية للدول المستفيدة، بالإضافة إلى التخلي عن مبدأ الاحتياج واستبداله بمبدأ الجدارة، وهو ما يخاف المبدأ العام للمعونة.

وتعتبر المعونات من أهم مصادر التمويل للدول النامية منخفضة الدخل، ويرجع ذلك لعدم ملائمة القروض الممنوحة من المؤسسات المالية الدولية، وعدم كفاية معونات هيئة المعونة الدولية، إلا أنه من الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات والمنح ودرجة ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي ويرجع ذلك إلى¹:

- صغر حجم المعونات في الكثير من الأحيان.
- لا توجه عادة إلى الدول الأكثر حاجة إليها.
- تفنقر الدول المتلقية للمعونات في الكثير من الأحيان إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة.
- عادة ما تكون المعونات مقيدة كمشرطية شراؤها سلع وخدمات من الدول المانحة، كما قد تسييس المعونات وتمنح لأغراض سياسية.

2.2. القروض الأجنبية:

لقد اكتسبت القروض الأجنبية أهمية كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وبرزت كأحد

¹ - محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف (2005): التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية، ص.ص. 199-200.

أهم أشكال التمويل الدولي، إلا أنها فقدت نوعاً ما من أهميتها النسبية خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي وما بعدها، بسبب وقوع الكثير من الدول النامية في أزمة مديونية جراء تراكم هذه القروض وعدم قدرة الدول على تسديدها.

أ. تعريف القروض الأجنبية:

هي تلك المقادير النقدية و الأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة بلد لبلد آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان¹، أي أنها إلتزامات الدولة اتجاه العالم الخارجي الواجبة الدفع خلال مدة زمنية معينة وبشروط معينة.

ب. أنواع القروض الأجنبية

هناك عدة تصنيفات للقروض الأجنبية نذكر أهمها فيما يلي²:

- حسب طول فترة السداد وتنقسم إلى: قروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.
- حسب الجهات المانحة: وتنقسم إلى قروض عامة تمنحها الحكومات، وقروض مضمونة علناً وهي قروض يحصل عليها الخواص مضمونة السداد من قبل الحكومات، وأخيراً قروض خاصة يمنحها الخواص.
- حسب طبيعتها: قروض لأغراض اقتصادية، استهلاكية، عسكرية.
- حسب شروط تقديمها: قروض ميسرة بسعر فائدة منخفض ومدة طويلة وطول فترة السماح وذات مصادر عامة، وقروض مشددة تتميز بقصر فترة الاستحقاق والسماح وارتفاع الفوائد وعادة ما تكون ذات مصادر خاصة.
- حسب مصادرها: قروض رسمية تقدم من قبل الحكومات بصورة ثنائية أو متعددة الأطراف وقروض خاصة تتمثل في قروض المصدرين وقروض البنوك الأجنبية.
- حسب محتواها: قروض نقدية، وقروض سلعية.

¹ - عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص.68.

² - المرجع نفسه، ص.69-73.

3.2. الاستثمارات الأجنبية:

برزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية بقوة كأحد أهم أشكال التمويل الدولي بداية من ثمانينات القرن الماضي، خصوصا بعد أزمات المديونية التي انجرت من وراء التويل عن طريق القروض الأجنبية.

أ. تعريف الاستثمارات الأجنبية:

يمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية على أنها عملية انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بحثا عن زيادة الأرباح، فمن المعروف أنه كلما زاد التراكم الرأسمالي كلما زادت عملية انتقال رؤوس الأموال إلى دول أخرى بغرض توظيف أو استثمار الأموال في نشاطات أكثر ربحية.

ب. أشكال الاستثمارات الأجنبية:

هناك شكلين رئيسيين للاستثمارات الأجنبية:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** هي تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي بطابع مزدوج من حيث وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، ومن حيث ملكيته الكلية أو الجزئية للاستثمار¹.

وقد تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بكل كبير عبر الزمن حيث بلغ في المتوسط 190 مليار دولار مابين 1988-1993² ليصل سنة 2000 إلى 1392 مليار دولار³، إلا أنه في السنوات الأخيرة قد شهدا تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض كما يوضحه الجدول التالي:

¹ - نزيه مبروك (2007): للآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص.31.
² - UNCTAD (2000): world investment report 2000: gross-border mergers and acquisitions and development, united nation, New York and Geneva, p.283.

³ - UNCTAD (2003): world investment report 2003: FDI policies development: national and international perspectives, united nation, New York and Geneva, p.249.

الجدول رقم (3-04): تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة والواردة خلال الفترة 2012-2017

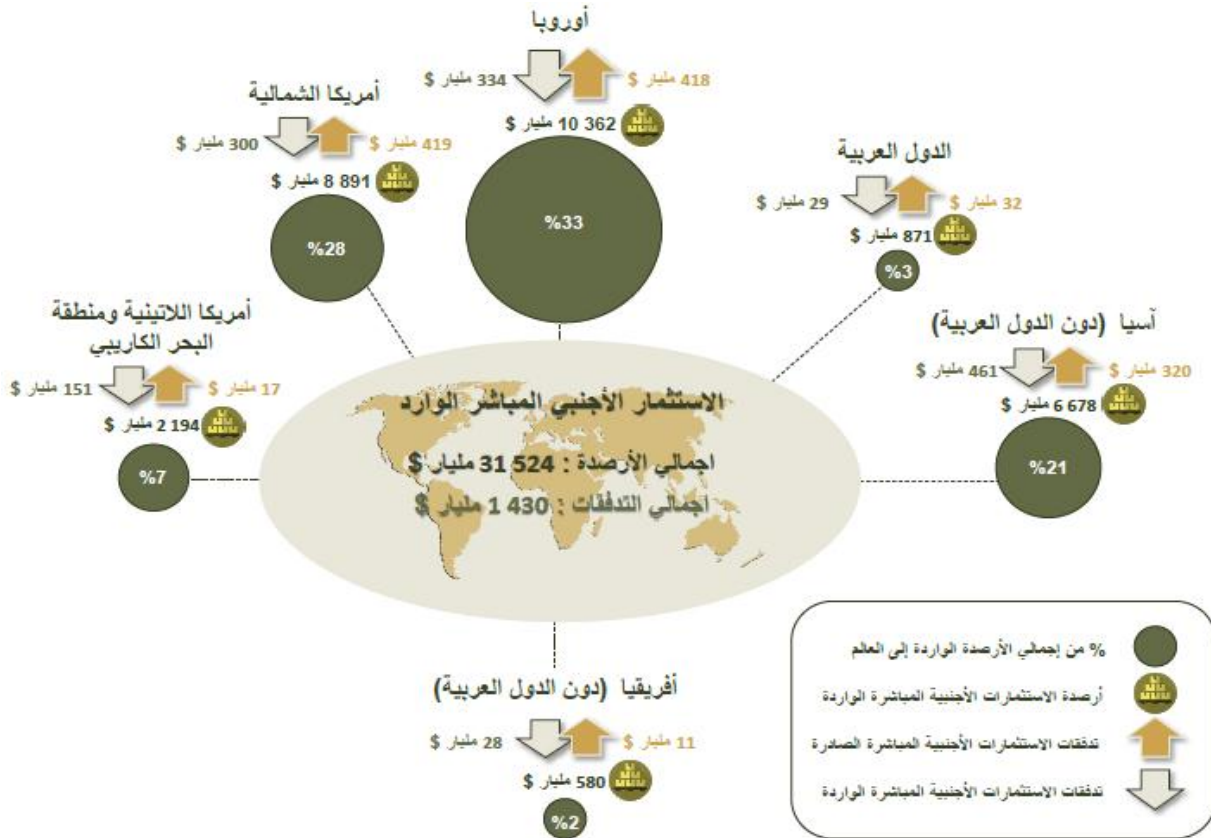
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تدفقات الاس.الأج.م الواردة	1574	1425	1338	1921	1867	1429
تدفقات الاس.الأج.م الصادرة	1369	1380	1262	1621	1473	1429

Source: UNCTAD (2018): world investment report 2018: investment and new industrial policies, united nation, New York and Geneva, p.184.

نلاحظ من الجدول أن أعلى قيمة سجلتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة على المستوى العالمي كانت سنة 2015 بقيمة 1921 مليار دولار للواردة و 1621 مليار دولار للصادرة. والشكل الموالي يعطينا نظرة شاملة عنها.

الشكل (3-01): نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2017



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2018)، مناخ الاستثمار في الدول

العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، ص.25.

نلاحظ من الشكل أن قارة أوروبا هي الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 33% حيث بلغت أرصدة الاستثمارات أ.م. ما قيمته 10326 مليار دولار.

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة لاقتصاد ما، في أنشطة اقتصادية أجنبية، ولا يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، وبالتالي فالمستثمر الأجنبي لا يتحكم في كل أو جزء من إدارة المشروع. وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات يعد هذا النوع من الاستثمار تمهيدا للقيام باستثمارات أجنبية مباشرة، وتستعمل هذه الطريقة للتعرف على مدى ربحية السوق المرتقب¹.

ج. محددات الاستثمارات الأجنبية

ويمكن توضيح محددات الاستثمار الأجنبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-02): محددات الاستثمار الأجنبي.



المصدر: عبد الرزاق الجبوري (2014): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.68.

¹ نشأت على عبد العال (2012): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص.202-203.

خلاصة:

يعتبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم قروضا على المستوى الدولي وتليهما مؤسسات التمويل الاقليمية وعلى رأسها البنك الأوروبي للاستثمار الذي يتميز بكبر حجم نشاطه واتساعه حتى خارج الدول الأوروبية، وأغلب هذه المؤسسات تمنح قروضا مخصصة للدول والقطاع الخاص باستثناء صندوق النقد الدولي الذي يخصص تعاملاته مع الدول الأعضاء فقط، كما يمكن اللجوء إلى الأسواق المالية والبنوك الدولية للحصول على تمويلات أكثر تنوعا.

أما فيما يخص أشكال التمويل الدولي فنجد ثلاث أشكال رئيسية تتمثل في الاعانات والمنح والقروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة منها وغير المباشرة.

المحور الرابع:
الأبعاد الدولية للتمويل الدولي.

تمهيد:

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بالتأثيرات المتبادلة بين مكوناته، فالترابط الاقتصادي المتزايد فيما بين دول العالم في العديد من أشكاله سواء تعلق الأمر بالتجارة الخارجية من جهة و حركة رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، قصيرة وطويلة الاجل أو التغيرات التي تحدث في النظام النقدي الدولي وتأثير ذلك على السيولة الدولية و حدوث الازمات المالية نتيجة تنامي ظاهرة العولمة المالية من جهة ثانية، كل هذا يوضح الابعاد الدولية للتمويل الدولي.

1. النظام النقدي الدولي:

يعتبر النظام النقدي الدولي عنصرا ديناميكيا في الاقتصاد العالمي نتيجة التأثير الواضح في العلاقات الاقتصادية الدولية على اعتباره سيرورة من العلاقات والتنظيمات التي تميز الجانب النقدي للاقتصاد العالمي.

1.1 مفهوم النظام النقدي الدولي:

يشير النظام النقدي الدولي إلى القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية، فهو لا يهتم بالعرض النقدي الدولي فحسب، وإنما يتعداه للاهتمام بالعلاقات الموجودة بين مختلف العملات كالتغيرات في ميزان المدفوعات والطريقة التي أنشأ وسوى بها¹.

كما يعرف أيضا بأنه: مجموعة من القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة بتسوية المدفوعات الدولية².

كما يمكن تعريف النظام النقدي الدولي على أنه: مجموعة من العلاقات الدولية المنبثقة عن التجارب العملية، والاتفاقات الدولية، التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل

¹ - فاطمة الزهراء خبازي (2012): النظام النقدي الدولي: المنافسة -أورو- دولار، دار البازوري، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.09.
² - عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان (2015): أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، ص.217.

دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، كما تمثل الشكل الغالب الذي تستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة¹.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف النظام النقدي الدولي على أنه ذلك النظام المتكون من مجموعة من المؤسسات والقواعد والاجراءات التي تهدف إلى إدارة النقد الدولي مما يسهل عملية التبادل الدولي واستقرار العلاقات النقدية الدولية.

ويتألف النظام النقدي من أربعة عناصر رئيسة هي²:

1- وجود عملية تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالالتزامات الدولية سواء أكان ذهب أو عملات قابلة للتحويل، أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية والتي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاصة.

2- وجود ترتيبات مؤسسية لتسهيل وتعزيز عمليات التمويل الدولي.

3- وجود آلية تكييف لموازن مدفوعات دول العالم.

4- وجود قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار النقدي الدولي.

2.1. تطور النظام النقدي الدولي:

لقد مر النظام النقدي الدولي بعدة تطورات مهمة نذكرها فيما يلي³:

أ . قاعدة الذهب (1870 - 1914) :

سادت قاعدة الذهب لمدة تزيد عن أربعين سنة، حيث تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب والملاحظ خلال هذه المرحلة أن جل العملات لدول العالم يتم تبادلها بدون قيود أو شروط، ولا تحدث تقلبات الا في حدود صغيرة جدا حيث يتم تحديد نافذة التقلبات بتكاليف شحن الذهب ولكي تكون قادرة على تحويل

¹ - وليد مصطفى شاويش (2011): السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الو.م.أ.، ص.70.

² - عرفان تقي، مرجع سبق ذكره، ص.2015.

³ - أنظر:

- مورد خاي كريانين(2007): الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريخ، الرياض، الطبعة الاولى، ص.282.

- رمزي زكي(1999): الاحتياطات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، ص.58.

عملاتها بالذهب فالبنوك المركزية يجب أن تحتفظ باحتياطي من الذهب ومن ثم فإن الذهب كان هو الأصل الرسمي للاحتياطي.

ب. قاعدة الصرف بالذهب (ما بين الحربين):

خلال هذه المرحلة حاولت الدول المحافظة على الدور الريادي للذهب كمرجع رئيس للإصدار النقدي للعملة من خلال ميكانيزم جديد أطل عليه العملات المركزية أو ما يسمى بالتبادل القياسي فإلى جانب الذهب يتم اللجوء الى عملتين مركزيتين لدعم التغطية في عملية اصدار العملات الوطنية لدول العالم (الجنيه الاسترليني و الدولار الأمريكي)، استمر معيار تبادل الذهب لوقت قصير قد دمر النظام عملياً خلال أزمة الكساد العظيم (1929 - 1934) حيث ألغت بريطانيا العظمى معيار تبادل الذهب في عام 1931 والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1933. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب التفاوت بين إنتاج الذهب ونمو التجارة الدولية، قيام الحرب العالمية الثانية أدى إلى تركيز الذهب لدى لأطراف الحرب من أجل تمويلها، وخلال عمليات اعادة اعمار أوروبا في اطار مشروع مارشال تطلبت المرحلة التوسع النقدي والحاجة الى الاحتياطيات من الذهب والدولار والجنيه وقد انعكس ذلك على الاحتياطيات الدولية.

ج . نظام بروتن وودز:

من أجل اعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية تم عقد مؤتمر بریتون وودز في نيو همشير عام 1944 بحضور 44 دولة بهدف خلق نظام نقدي وماي وتجاري يتناسب مع الأوضاع الجديد التي ميزت الاقتصاد العالمي في تلك الفترة ، فمن الجانب النقدي فكانت اهم النتائج التي انبثقت من هذا المؤتمر تتمثل في وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها، ضمان حرية التحويل بين العملات المختلفة، تحقيق التوازن في موازين المدفوعات، والإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد. فالذهب لم يعد هو المعيار الأساسي لقيمة العملات حيث تم الدفع بالدولار ليصبح

محور النظام النقدي الدولي المنبثق من المؤتمر، فتم ربط كل العملات بالدولار الأمريكي عند سعر ثابت والنافذة لبيع وشراء الدولار هي 2 % ، ونظرا لكون الدولار هو المحدد العام فإن ذلك يساهم بارتباط العملات مع بعضها البعض ، ولتوضيح هذا الميكانيزم يجب الإشارة الى أن كل بنك مركزي يسعى الى المحافظة على سعر ثابت بين عملته الوطنية والدولار الأمريكي يقوم بالاحتفاظ باحتياطي رسمي من الدولار وهذا الاحتياطي يتم اللجوء اليه في حالة حدوث اية زيادة في الطلب على الدولار مما يضع ضغوط على الحد الاقصى لسعر الصرف.

ويعود السبب في اعتماد الدولار الامريكي القابل للصرف بالذهب عملة دولية تتمتع بالقبول العام في تسوية الحقوق وتحصيل الديون وبهت قاص كل المعاملات النقدية في السوق الرأسمالي العالمي كون الولايات المتحدة الامريكية كانت المنتصر الاكبر من الحرب العالمية الثانية وأكبر قوة نقدية عالمية حيث كان لديها ما يفوق 80 % من الذهب العالمي.

3.1. معايير كفاءة النظام النقدي الدولي:

يمكن الحديث عن كفاءة الأداء لكل نظام اقتصادي سواءا تجاريا أو ماليا أو نقديا اذا تم تحقيق الاهداف المسطرة وفق سيرورة وديناميكية تتماثل والأطر المحددة عند بناء هذا النظام، أما عند حدوث أزمة في اي نظام اقتصاد فهذا راجع الى وجود اختلالات مست الركائز الاساسية التي يقوم عليها، انطلاقا من كل هذا فالنظام النقدي الدولي يجب أن تكون لديه حزمة من المعايير التي تمكننا من قياس مدى حسن سيره و كذلك تسمح لنا بتحديد مواقع الخلل في حالة خروجه عن الاطر المحددة، وهذه المعايير هي¹:

¹ - أنظر:
- جهاد عودة (2014): مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 315-316.
- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 245.
- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 - 66.

أ. معيار نمو التجارة الدولية :

أي مساهمة النظام السائد في زيادة نمو التجارة الدولية بعناصرها المختلفة بين دول العالم بما يساهم في اتساع حجم السوق العالمي الذي يعبر عن ديناميكية وظيفية لعمل الرأسمالية واستمرار نموها.

ب. معيار تحقيق الاستقرار في الأسعار:

أي مدى قدرة النظام السائد على منع قوى التضخم (أو الانكماش) في الأقطار الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على مستوى الأسعار العالمية، فكلما ساهم النظام النقدي الدولي في ظل قواعد متفق عليها من كبح وحصر مفعول هذه القوى وتقليص المدة الزمنية لذلك وذلك على طريق إجراءات التصحيح التي يكفلها ذلك النظام وبالتالي التلطيف من حدة الأزمات النقدية التي غالباً ما يتعرض إليها النظام الرأسمالي العالمي.

ج. معيار التنسيق بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي :

من خلال المساهمة الايجابية والفاعلة للنظام النقدي الدولي خلال فترة زمنية السائد في علاج الاختلال الداخلي الذي ينشأ غالباً في اقتصاديات الدول الرأسمالية، بأقل تكلفة عن طريق إحداث التناسق بين إجراءات تصحيح الاختلال الداخلي وسياسات التعامل الخارجي وهو ما ينعكس بصورة ايجابية على دول المحيط التي هي دول نامية بالأساس.

إلا أنه يمكن القول أن تطور المعايير السابقة بشكل إيجابي لا يمكن إرجاعه فقط لكفاءة النظام النقدي الدولي فقد يرجع لأسباب أخرى ونفس الشيء بالنسبة لتدهور هذه المعايير، ولكنه قد يؤدي إلى تحقيق المعايير السابقة عن طريق القيام بمجموعة من الوظائف الأساسية والتي تتمثل فيما يلي¹:

¹ - محمد سرور الحريدي (2016): الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية والعالمية، دار القلم للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، صص.317-318.

- قابلية تحويل العملات لبعضها البعض في إطار واضح ومستقر لأسعار الصرف: وهذا ما يعد شرطاً أساسياً لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية ونمو التجارة العالمية.
- استقرار أسعار الصرف: ولا نعني هنا تجميد أسعار الصرف، فقد تقتضي ظروف تصحيح الاختلال الداخلي أو إعادة التوازن لميزان المدفوعات ضرورة إجراء تغيير محسوس لسعر الصرف حسب الظروف الاقتصادية للدولة.
- توفير حد أدنى من التعاون الدولي: في إطار متعدد الأطراف.
- توفير السيولة الدولية: من أجل تسهيل عمليات التبادل الدولية.

2. السيولة الدولية:

ترتبط السيولة الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتمويل الدولي سواء تعلق الأمر بمكوناتها أو ميكنزوماتها من جهة أو من خلال السيرورة التاريخية من جهة ثانية، على اعتبار أن جميع المعاملات الاقتصادية بصورة عامة والمدفوعات الدولية بصورة خاصة لا تتم الا بوجود وسائل دفع دولية - مختلف عناصر السيولة الدولية - اضافة أن السيولة الدولية تمثل محورا أساسياً ضمن ديناميكية النظام النقدي الدولي.

2.1. مفهوم السيولة الدولية:

تتمثل السيولة الدولية في جميع وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية ، أي لتمويل التجارة الخارجية لدول العالم¹. ويقصد كذلك بالسيولة الدولية تلك الموارد لدى السلطات النقدية والتي تستطيع من خلالها تمويل الاختلالات الخارجية دون الحاجة الى أي شكل من أشكال الترتيبات التكميلية غير المرغوب فيها في حالات الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات².

فالسيولة الدولية لدولة ما تتمثل في مدى كفاية وملائمة الاحتياطات ووسائل الدفع

الدولية المتاحة للسلطة النقدية لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، فالسيولة

¹ - عرفان نقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 230

² - عبدالكريم شنجار العيساوي، عبدالمهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية ، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 19.

- الدولية إذا تعتبر أكثر شمولية من الاحتياطات الدولية وهذا راجع الى¹:
- الأصول الاحتياطية تكون فقط في حوزة السلطات النقدية، أما السيولة الدولية هي عبارة عن وسائل الدفع الدولية التي تمتلكها السلطات النقدية والحكومة المركزية وغيرها - ليس فقط تحت تصرف السلطات النقدية.
 - أن الأصول الاحتياطية لدى السلطات النقدية تمثل مطالبات على غير المقيمين فقط أما السيولة الدولية لدى السلطات النقدية تمثل المطالبات والالتزامات على المقيمين وغير المقيمين في الدولة.
 - يستند مفهوم الأصول الاحتياطية في اطار الموازنة العامة أما مفهوم السيولة الدولية فإنه يشمل كافة التدفقات من العملات الأجنبية التي تنجم عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة خارج الموازنة العمومية للسلطات النقدية.

2.2. أنواع السيولة الدولية:

للإحاطة بموضوع السيولة الدولية لابد أن نميز بشكل واضح بين عناصر السيولة الدولية التي تمتلكها الدولة وبين العناصر التي تقترضها من العالم الخارجي ، وهو ما يدفعنا الى التمييز بين نوعين من السيولة الدولية وهما²:

أ. السيولة غير المشروطة (المملوكة):

تتمثل السيولة غير المشروطة أو ما يطلق عليها المملوكة في السيولة الحرة التي توجد تحت تصرف السلطات النقدية الرسمية في دولة ما، أي تلك الأصول والاحتياطات الدولية التي تمتلكها السلطات النقدية ملكية مطلقة وتستطيع التصرف فيها بحرية طبقا لظروفها الخاصة، وهذا ما يخول لها - السلطات النقدية - حصر هذه الموارد وقياسها بوصفها تعكس القدرة الذاتية للدولة على مواجهة أعبائها الخارجية، فالذهب الموجود لدى البنك المركزي وحجم الشريحة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي فضلا عن العملات

¹ - نفسه، ص ص: 22، 21.

² - أنظر:

- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 231.

- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94، 93.

الأجنبية القابلة للتحويل التي تحتفظ بها الدولة كإحتياطيات وكذلك وحدات حقوق السحب الخاصة، كل هذا يندرج في نطاق السيولة الدولية المملوكة.

ب. السيولة المشروطة (المقترضة):

هي كافة عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض الخارجي في اطار عمليات التمويل الدولي لتسوية خاصة العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، ويختلف هذا الشكل من السيولة الدولية عن السيولة الدولية المملوكة باعتباره يمثل التزامات مالية واجبة السداد في آجال محددة كالقروض الخارجية والسحب من صندوق النقد الدولي خارج حدود الشريحة الذهبية للدولة أو الاقتراض من أسواق النقد الدولية مثل "سوق الأورودولار".

3.2. مكونات السيولة الدولية:

تتكون السيولة الدولية من مجموعة من العناصر المترابطة والمؤثرة في بعضها البعض، أهمها:

أ. الذهب:

يمثل الذهب المحتفظ به لدى البنك المركزي في أية دولة مكونا رئيسيا للسيولة الدولية لهذه الدولة، وعلى مر التاريخ والمحطات التي كانت في تطور الاقتصاد العالمي كان للذهب الدور الريادي في تكوين السيولة الدولية لأغلب دول العالم خاصة عند سيادة قاعدة الذهب، والتي كان خلالها سوق لند يلعب دور شبه بنك مركزي عالمي لتحديد قيم العملات انطلاقا من تماثل القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للنقود في ظل اعتبار الذهب في تلك الفترة يعتبر المرجع الوحيد للاصدار النقدي لجميع دول العالم.

ب. العملات القابلة للتحويل (العملات القيادية):

بعد انهار الدور الريادي للذهب في بناء السيولة الدولية ابتداء من الانتقال من قاعدة الذهب الى قاعدة الصرف بالذهب برز دور العملات الدولية القابلة للتحويل كمصدرا هاما ومكونا رئيسيا للسيولة الدولية ابتداء من الدولار الأمريكي والجنيه

الاسترليني - ما أطلق عليا في بادئ الأمر العملات المركزية - وبعد الحرب العالمية الثانية وفي اطار نظام بروتن وودز بدأ يظهر الدور الريادي للعملات القيادية في تكوين السيولة الدولية بصورة عامة والاحتياجات الدولية بصورة خاصة، وأهم هذه العملات فإضافة للدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني ظهر الين الياباني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني - هذين العملتين تم تعويضهما باليورو في جانفي 2002 - ثم دخول الايوان الصيني كعملة قابلة للتحويل ابتداءا من 2016.

ج. حقوق السحب الخاصة (SDRs):

كان لنقص السيولة الدولية ابتداءا من سنة 1967 ومحدودية موارد صندوق النقد الدولي في تلبية طلبات الدول الأعضاء، والشكوك حول حجم احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب مقارنة بالالتزامات المترتبة عليها سواءا بالالتزامات المحلية أو بالالتزامات العالمية، المساهمة في قيام صندوق النقد الدولي في انشاء حقوق السحب الخاصة (SDRs) سنة 1969 لمعالجة تداعيات كل ذلك، ولا تستخدم - حقوق السحب الخاصة - في المبادلات التجارية أو الخدمات على صعيد الاقتصادات و انما تستخدم من قبل الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي للحصول على العملات العملات الدولية القابلة للتحويل مقابل هذه الوحدات¹.

وتعرف حقوق السحب الخاصة على أنها موجودات أو أصول قابلة للمبادلة آنيا ودون شروط بعملات قابلة للتحويل، فهي عبارة عن تسهيلات سحب إضافية يوفرها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء لديه، وهي ذهب ورقي يمثل نقدا دوليا، يقوم على أساس من التعاون والثقة الدولية المتبادلة²

¹ - أنظر:

- عثمان ابو حرب (2011): الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 180.
- ياسر الحويش (2014): حقوق السحب الخاصة مفهومها واقعها ومستقبلها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد الثاني، ص 10-15.

² - مها رياض عبد الله (2012): صندوق النقد الدولي: تقرير اقتصادي اسلامي، المعهد الدولي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الو.م.أ، ص ص.42-43.

كما يمكن تعريفها على أنها تخصيصات سحب خاصة بهيئة وحدات نقدية حسابية (ذهب على ورق) تعطي الدول التي تحوزها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل ليس من موارد الصندوق بل من الدول الأعضاء، إن طبيعة حقوق السحب الخاصة تجعل منها نظاما مبتكرا وتمتاز بسيولة غير كاملة نظرا لكونها ليست عملة بحد ذاتها، وليس لها القدرة على تبرئة الذمم وتسديد الديون بصورة مباشرة وإنما يتم ذلك عن طريق استبدالها بعملة حقيقية قابلة للاستعمال المباشر¹.

إن صندوق النقد الدولي في ظل ميكانزمات حقوق السحب الخاصة يضمن من خلال تدخله لكل دولة أن تستخدم مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة إذا احتاجت لذلك، بشرط أنه يجب أن توافق دولة أخرى عضو بقبول هذه الوحدات، أي أن تدخل صندوق النقد الدولي هنا يكون وسيلة لتأمين سيولة للدول التي بحاجة لاستخدام وحداتها من حقوق السحب الخاصة من جهة، ويكون واقيا للدول التي تقبل هذه الحقوق، ونقدم من خلال الجدول التالي التركيبة النسبية من سلة حقوق السحب الخاصة:

الجدول رقم (4-01): سلة حقوق السحب الخاصة

العملات	الأوزان النسبية لكل عملة	عدد ثابت من وحدات العملة لمدة خمس سنوات ابتداء من 1 أكتوبر 2016
الدولار الأمريكي	41.73	0.58252
الأورو	30.93	0.38671
اليوان الصيني	10.92	1.0174
الين الياباني	08.33	11.900
الجنيه الاسترليني	08.09	0.085946

Source: international monetary fund (2018): special drawing right, on website: <https://www.imf.org>

¹ - عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص.180.

وتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة على أساس المبالغ المحددة لكل عملة في السلة بالدولار، باستخدام أسعار الصرف المعلنة ظهر كل يوم اثنين في سوق لندن¹.

د. التسهيلات الائتمانية الممنوحة في اطار التعاون الدولي:

يتمثل هذا المكون من السيولة الدولية في كل القروض والتسهيلات الممنوحة في اطار التعاون الدولي موجه بالأساس الى معالجة الاختلات في موازين المدفوعات للدول وكذلك لدعم قطاعات اقتصادية وتنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية.

خلاصة:

يرتبط التمويل الدولي ارتباطا وثيقا مع العديد من الجوانب المتعلقة بالنظام النقدي، فالنظام النقدي الكفؤ هو الذي ياهم باستقرار الأوضاع النقدية الدولية التي تمهد الطريق نحو سيرورة دائمة لعمليات التمويل الدولي خاصة القصيرة ومتوسطة الاجل ما يساهم في انتعاش الجانب التجاري من الاقتصاد العالمي واستقرارا للنظام المالي العالمي، كما أن للسيولة الدولية مكانة محورية وعلاقة متبادلة مع التمويل الدولي نظرا لكون السيولة الدولية تمثل روح عمليات التمويل الدولي باختلاف انواعها، فنقصها يؤثر سلبا على هذه العمليات والعكس صحيح.

¹ - international monetary fund (2018): special drawing right, factsheet, Washington, U.S.A., on website: <https://www.imf.org>

المحور الخامس:
عمليات إدارة مخاطر التمويل الدولي.

تمهيد:

مع التوسع في عمليات التمويل الدولي واختلاف العملات من دولة إلى أخرى بدأت تظهر هناك مشاكل ومخاطر تصيب المستثمرين والمصدرين والمستوردين والشركات التي لديها فروع في الخارج مثل الشركات متعددة الجنسيات، وتؤدي في بعض الأحيان إلى خسائر وخيمة وحتى إلى الإفلاس، مما استوجب ضرورة وجود إدارة لتسيير هذه المخاطر والتقليل من أثرها أو التعايش معها، وذلك باستخدام تقنيات وأساليب حديثة للتحوط ضدها.

1. تعريف المخاطر وأنواعها:

تعتبر المخاطر عن إمكانية حدوث انحراف مستقبلي يؤدي إلى اختلاف النتائج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، كما يمكن القول أنها تتضمن عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتم اتخاذه في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي¹.

كما يمكن تعريفها هي تلك المخاطر التي تتجم عن عملية اتخاذ أي قرار استثماري أو تمويلي يترافق معه شيء من اللاتأكد بشأن النتائج المحققة من ذلك القرار². وهناك تمايز في العلوم الإدارية بين مفهومي المخاطرة واللاتأكد، فعندما تتخذ قرارات تحت ظروف المخاطرة فأنت تعرف مقدار احتمالية مخاطر الحدث عندما تختبره، ولكن عندما تتخذ قرار تحت ظروف اللاتأكد فلا يمكن معرفة احتمالية هذه المخاطر³، ورغم الاختلاف بين مفهومي المخاطرة واللاتأكد فإن تعريف المخاطر يركز على عدم اليقين فيما يخص النتائج المستقبلية.

¹ - عبد الكريم قندوز (2018): التحوط وإدارة الخطر -مدخل مالي-، دار أي. كتب، لندن، بريطانيا، ص.25.
² - عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي (2016): التحليل والتخطيط المالي -اتجاهات معاصرة-، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.263.
³ - حاكم الربيعي وآخرون (2009): المشتقات المالية -عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات-، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.82.

وعليه فإن مصطلحي المخاطرة واللاتأكد يستخدمان في أغلب الأحيان للتعبير عن المعنى نفسه، أي أنهما يستخدمان بشكل مترادف.

أما فيما يخص أنواع المخاطر فنجد هناك عدة تقسيمات وتصنيفات من بينها¹:

- المخاطر الكلية التي تشمل على مخاطر خاصة ومخاطر نظامية.
- المخاطر الشاملة تتشأمن عدم استقرار السوق المالي وتتسبب في انهيار السوق كله.
- مخاطر الأسواق المالية وتشمل المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون والمخاطر التي يتعرض لها مصدر الأوراق المالية.

2. إدارة المخاطر:

يقصد بإدارة المخاطر تلك العملية التي يتم على أساسها تحديد وتقييم المخاطر، واختيار أفضل التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها²، ويكون هذا التحديد مسبق بحيث تتضمن إدارة المخاطر التخطيط والعمل قبل وقوع الخطر بطريقة استباقية بدلا من ردة الفعل³.

كما تعرف على أنها ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرائق فعالة ذات تكلفة، من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المؤسسة، ويمكن القول أن إدارة المخاطر تعبر عن عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها، وهذه الاستراتيجيات تركز على نقل المخاطر لجهة أخرى، أو تجنبها أو التقليل من آثارها السلبية أو القبول ببعض أو كل تبعاتها⁴.

وتلتزم إدارة المخاطر بالقيام بعدة خطوات رئيسية لضمان الإدارة المثلى للمخاطر وتمثل هذه الخطوات في تحديد المخاطر بحيث يجب على هذه الإدارة أن تتعرف بشكل

¹ - يوسف مسعداوي (2013): دراسات في المالية الدولية، دار الراجية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.ص 275-278.

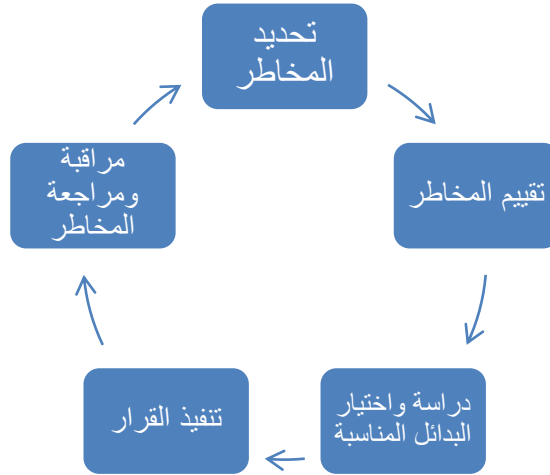
² - سمير عبد الحميد (2005): المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.309.

³ - عاصم سيد عبد الفتاح (2018): إدارة مخاطر الأعمال النماذج والتحليلات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، ص.23.

⁴ - عبد الله حسن مسلم (2015): إدارة التأمين والمخاطر، دار المعزز للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.150.

مسبق على كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة في المستقبل ثم تقوم بتقييمها وترتيبها حسب درجة الخطر لتضع لها فيما بعد الاستراتيجيات التقنيات المناسبة لمواجهتها، لتأتي فيما بعد عملية تنفيذ القرارات والمراقبة، كما هو موضح في الشكل التالي:

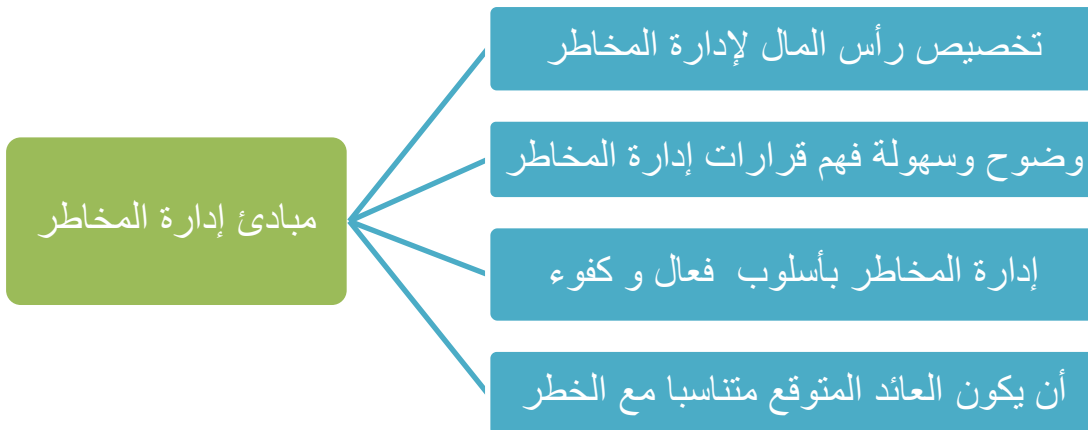
الشكل رقم (5-01): الإطار العام لإدارة المخاطر



المصدر: نجلاء البقمي (2013): مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها، كرسي سابك، القاهرة، ص.129. وهناك مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تركز عليها إدارة المخاطر نبينها في

الشكل التالي:

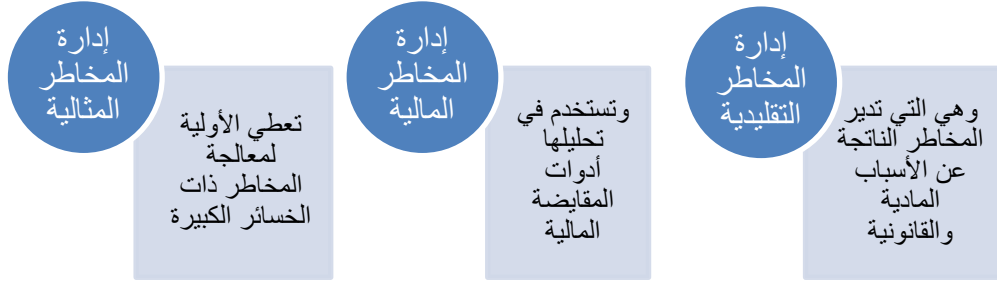
الشكل رقم (5-02): مبادئ إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صادق راشد الشمري (2016): استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.39.

وهناك أنواع عديدة من إدارة المخاطر ندرجها كما يلي:

الشكل رقم (5-03): أنواع إدارة المخاطر



المصدر: عبد الله حسن مسلم (2015): إدارة التأمين والمخاطر، دار المعنز للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.150.

3. مخاطر التمويل الدولي:

نعني بالمخاطر على المستوى الدولي تلك المخاطر التي تنتج عن احتمالية التعرض للخسارة جراء القيام بمختلف المعاملات الاقتصادية الدولية، وقد ترتبط بعدة جوانب رئيسية مثل المخاطر الناجمة عن التغيرات في سعر الصرف والمخاطر الناجمة عن التغيرات في سعر الفائدة والمخاطر السياسية والتشغيلية وغيرها.

1.3. مخاطر الصرف:

يمكن تعريف مخاطر الصرف على أنها التغير في قيمة الأصول والخصوم الخارجية (الأجنبية) الناتجة عن التغير في أسعار الصرف¹. كما يمكن تعريفها على أنها تلك التغيرات غير المتوقعة في أسعار صرف العملات، ويتم قياس هذه المخاطر من خلال انحراف قيمة العملات المحلية أو الأصول وخصوم².

فعادة ما تتعرض الشركات التي تتاجر على المستوى الدولي أو التي لديها معاملات في الخارج لمخاطر سعر الصرف الناشئة عن التقلبات في أسواق العملات

¹ - كمال حمود جبرا (2015): التأمين وإدارة المخاطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.74.
² - Maurice D. Levi (2005): international finance, Routledge, New York, U.S.A., 4th edition, p.204.

الأجنبية. ويمكن تلخيص أهم مواضع التعرض لمخاطر الصرف في ما يلي¹:

- عمليات اجراء دفعات إلى الخارج مقابل الواردات حيث يتم تسعير هذه الدفعات بالعملة الأجنبية.
- عمليات استسلام إيصالات بالعملات الأجنبية في حالة التصدير.
- عمليات الاقتراض بالعملات الأجنبية.
- عمليات الإيداع وفتح حسابات وودائع بالعملات الأجنبية.
- إقامة فروع وشركات تابعة في الخارج.
- الموجودات والأصول في الخارج.

أما من الناحية المالية فيمكن تعريف مخاطر الصرف على أنها إمكانية التعرض لخسائر مالية نتيجة تنفيذ المعاملات الاقتصادية الدولية بسبب التغيرات في أسعار الصرف والتي قد تحدث في المدى الطويل أو القصير، حيث تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي في المدى الطويل نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية للبلد، أما في المدى القصير فتكون التغيرات نتيجة للقرارات المختلفة للهيئات الحكومية بشأن القضايا الاقتصادية والمضاربة وغيرها، وهناك ثلاث أنواع رئيسية من مخاطر الصرف الأجنبي²:

أ.مخاطر إعادة التقييم للصرف الأجنبي:

ونقصد بإعادة الحساب والتقييم عملية تحويل البيانات المالية للشركة من عملة إلى أخرى، فالتغير في قيمة العملة يؤثر على البيانات المالية للشركة والتي تنعكس على مركزها المالي، وتنشأ هذه المخاطر من حقيقة أن الشركات التي تنشط على المستوى

¹ - HSBC bank (2000): indentifying and managing foreign exchange risk, global banking and markets, united Kingdom, on website: <http://www.business.hsbc.uk>

² - Kozak yuriy : Essentials of international finance: questions and answers, op.cit., pp.271-277.

الدولي يجب أن تجمع وتوحد دوريا (على الأقل مرة في السنة) حسابات الشركات التابعة لها (الموجودة في عدة دول) في مجموعة واحدة من التقارير بالعملة المحلية للشركة الأم، ويستخدم مصطلح إعادة التقييم أو الحساب لتحويل حساب التكاليف بعملة واحدة، وبالتالي فالتغير في أسعار الصرف قد يؤدي إلى زيادة التكاليف عند تحويلها إلى العملة المحلية وقد يؤدي إلى خسارة الشركة، مع مراعات عدم وجود تدفقات نقدية سالبة فهذه الخسارة تكون في السجلات فقط.

ب. مخاطر الصرف التشغيلية:

وهي تعبر عن المخاطر التي تؤثر على الشركات والأفراد في المعاملات الاقتصادية الدولية عند الدفع في المستقبل، أو عندما يجب تلقي الأموال بالعملة والقيمة المستقبلية لها، أي أنها تتعلق بالتدفقات النقدية والأصول والخصوم. حيث أن التغيرات في أسعار الصرف قد تؤدي إلى تغيرات في عوامل الإنتاج اللازمة للشركة وهذا ما يؤدي إلى تغيرات في الدخل.

وبالتالي فمخاطر الصرف التشغيلية تعبر عن انعدام الأمان نتيجة التغيرات التي قد تحدث على سعر الصرف من وقت إبرام الصفقة حتى تنفيذ المدفوعات، وعلى خلاف المخاطر المعاد تقييمها وحسابها فإن خطر التشغيل يؤدي إلى تدفق نقدي فعلي.

ج. مخاطر الصرف الاقتصادية:

على عكس المخاطر السابقة لصرف الأجنبي فإن مخاطر الصرف الاقتصادية تعتبر طويلة الأجل وهي ناتجة عن إمكانية تأثير قيمة العملات على الأرباح والقدرة التنافسية للمؤسسات في المدى الطويل، إذا فهي مخاطر مرتبطة بالتغيرات في القيمة السوقية للشركة الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف في المدى البعيد، وهنا يجب على

المؤسسات أن تتكيف عن طريق تغيير أسواق التصدير مع إعطاء أولوية للسوق المحلي أو الاندماج مع شركات أخرى.

2.3. مخاطر أسعار الفائدة:

تتحكم أسعار الفائدة في مقدار ما يدفعه المقترضون للمقرضين للحصول على رأس المال، وتشجع أسعار الفائدة المرتفعة المقترضين بينما تشجع أسعار الفائدة المنخفضة المقترضين، وتستخدم البنوك المركزية آلية سعر الفائدة للتأثير في حجم الكتلة النقدية وتشجيع النمو الاقتصادي إما بالرفع أو التخفيض تبعاً للحالة الاقتصادية للدولة، وبهذا تطرأ تغيرات على سعر الفائدة والتي قد تسبب بعض المخاطر لبعض المتعاملين الاقتصاديين المحليين والدوليين.

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف مخاطر سعر الفائدة على أنها التغير في قيمة الأصل الناتج عن تباين أسعار الفائدة¹ وتمس هذه المخاطر بالدرجة الأولى القروض والاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل في الأصول التي تحمل فائدة مثل السندات والودائع² وقد تؤثر حتى على الأسهم، حيث أنه كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وهو ما يؤثر بدوره على معدل العائد على الاستثمار³.

وهناك تعريف أكثر شمولية لمخاطر سعر الفائدة حيث أنها تتمثل في مخاطر الخسارة الحقيقية أو خسارة الفرصة التي تتكبدها الشركة أو البنك أو المستثمر نتيجة

¹ - Emily Norris (2018): managing interest rate risk, on website : <https://www.investopedia.com>

² - Brian Coyle(2001):interest –rate risk management : introduction to interest rate risk, financial world publishing, p.05.

³ - محمد عبد الله شاهين (2017): سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.253.

استثمارات أو قروض حالية أو مستقبلية نتيجة التقلبات في سعر الفائدة، وهناك نوعين من المخاطر في حالة الانخفاض وفي حالة الارتفاع موضحة كما يلي:¹

أ. مخاطر ارتفاع معدل الفائدة: وتتمثل في المخاطر التي تواجهها الشركة في الحالتين:

• إذا كان بحوزة الشركة عقد قرض بمعدل قابل للمراجعة.

• إذا كان يتعين على الشركة أن تقترض أموال في المستقبل.

ب. مخاطر انخفاض معدل الفائدة: وتتمثل في المخاطر التي تواجهها الشركة في الحالتين:

• إذا اقتضت المؤسسة قرضا سابقا بمعدل فائدة ثابت.

• إذا رغبت الشركة باستثمار أموالها في المستقبل.

3.3. مخاطر قروض التصدير:

يواجه كل من المصدر والمستورد من خلال معاملتهما التجارية عدة مخاطر قد تؤدي بأحد الطرفين إلى الإخلال ببنود العقد التجاري المبرم وتتمثل هذه المخاطر في:²

- المخاطر التجارية العامة وتتصب في إفلاس المدين أو تعرضه لإعسار مالي أفقده القدرة على سداد إلتزاماته، فأما إفلاس المدين فيجب أن تتوفر فيه عدة شروط: أن يمتلك المدين سجلا تجاريا ويصدر في حقه حكم بإشهار الإفلاس وأن يكون مركزه المالي منهار، وأما الإعسار فيدل على عدم كفاية أموال المدين لسداد ديونه وهنا قد يلجأ المدين إلى طلب شهر الإعسار.

¹ - سعود جايد العامري (2008): المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 279، 297، 299.

² - يوسف مسعداوي (2013): دراسات في المالية الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 154-160.

- مخاطر تجارية ترجع لإدارة المدين، ومن أهم هذه المخاطر رفض المدين السداد لعدم قدرة مانح القرض لملاحقته قضائياً أو رفض استلام البضاعة بسبب عدم مطابقتها للمواصفات أو تغير ظروف السوق.

- مخاطر غير تجارية تتمثل في المخاطر السياسية والقانونية والكوارث الطبيعية وغيرها.

4.3. المخاطر السياسية والقانونية:

تعتبر المخاطر السياسية والقانونية أهم عنصر في مخاطر التمويل الدولي، وتتسبب هذه المخاطر نتيجة التغيرات المستقبلية في سياسة الدولة وتوجهاتها، بالإضافة إلى عدم اليقين والاستقرار في السياسة الحكومية فيما يتعلق بالمعاملات الدولية، حيث أن التغيرات في القوانين والقواعد التجارية تؤثر على اتجاهات الأعمال بشكل كبير، وقد تشمل المخاطر السياسية والقانونية على¹:

- عدم الاستقرار السياسي داخل البلد ووجود نزاعات تؤدي إلى عدم وفاء المتعاملين الاقتصاديين بالتزاماتهم الدولية.
- التغيرات في التشريعات الخاصة بالتعاملات على العملة والتي قد تمنع أو تعرقل عملية تنفيذ العقود الدولية وتحويل العوائد إلى الوطن.
- التغيرات في الإطار القانوني التي تؤدي إلى صعوبة أداء الأعمال.
- تعديلات اتفاقيات التحكيم، أو التراجع عنها.
- المصادرة أو التأميم.

¹ - Kozak yuriy : international finance training manual, op.cit., pp.282.

• تدخل الدولة في الأعمال بشكل علني مثل: مراقبة الأسعار والترخيص، أو بشكل خفي مثل: البيروقراطية، اتباع أساليب تمييزية في تحويلات العملة منح الامتيازات والخدمات المختلفة المتعلقة بالبنية التحتية.

• التغييرات في قوانين الضرائب ووضع قيود جمركية وغيرها.

ومن بين مختلف هذه العناصر التي تشملها المخاطر السياسية والقانونية نجد أن التغييرات الضريبية هي أكثر الاحتمالات حدوثا وبالتالي فإنها تمثل المصدر الرئيسي للخطر السياسي.

4. إدارة مخاطر التمويل الدولي:

يمكن تعريف عمليات إدارة المخاطر على مستوى الاقتصاد الدولي على أنها مختلف العمليات التي تهدف إلى محاولة تجنب أو تقليل الخسائر التي قد يتعرض لها المستثمرون أو الشركات التي تعمل على المستوى الدولي من خلال قيامهم بمختلف المعاملات الاقتصادية الدولية وذلك باستخدام عدة طرق وأساليب وتقنيات تتلاءم مع الخطر المتوقع.

1.4. إدارة مخاطر الصرف الأجنبي:

مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات التنظيمية التي تسمح بتفادي أو التقليل من مخاطر التي تتعرض لها أسواق الصرف والمحافظة على قيمة الأصول النقدية والمالية. وتتألف إدارة مخاطر الصرف من أربعة عناصر رئيسية موضحة في الشكل

التالي:

الشكل رقم (5- 04): عناصر إدارة مخاطر الصرف الأجنبي



المصدر: روبا دوتاغوبتا وآخرون (2007): التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف ومتى وبأي سرعة، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 38، ص.14.

وتوجد العديد من التقنيات التي يمكن استخدامها على المستوى الدولي لتغطية مخاطر الصرف، يمكن تقسيمها إلى تقنيات خارجية وداخلية كما يلي:

أولاً: الأساليب الداخلية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي:

وهناك مجموعة من الأساليب الداخلية المستخدمة في تغطية مخاطر أسعار الصرف نذكر أهمها¹:

- **المؤجلة:** تقوم على فكرة تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية تبعاً للتغير في سعر العملة.

- **اختيار عملة قائمة الحساب:** وهي العملة التي تحرر بها العقود، بحيث تقسم قائمة الحساب إلى جزئين جزء محرر بالعملة المحلية وجزء بعملة الشركة الأم بطريقة تؤدي إلى تخفيض مخاطر الصرف.

¹ - سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص.216،232.

- شروط تقييس العقود: بحيث تتضمن العقود المبرمة بعض الشروط التي تهدف للحماية من المخاطر مثل تقاسم المخاطرة بين الطرفين، تحرير العقد بعملات نقدية عديدة.. إلخ
 - المقاصة الداخلية: بحيث تقوم الشركة بتحديد العملات النقدية في قائمة الحساب بطريقة تهدف إلى إجراء مقاصة للتدفقات الظاهرة بالعمله نفسها.
 - الخصم للدفع الفوري: حيث يقوم المصدرين بمنح خصم للدفع النقدي المتوقع.
 - التغطية الفورية: وتقوم على أساس جعل الموجودات أو المطلوبات بالعملات الأجنبية على شكل ديون أو ذمم مدينة بالعملات الأجنبية للمبلغ نفسه ولتاريخ الاستحقاق نفسه.
- ثانيا: التقنيات الخارجية لتغطية مخاطر الصرف:

- وهناك مجموعة من التقنيات الخارجية المستخدمة في تغطية مخاطر أسعار الصرف نذكر أهمها¹:
- التغطية عن طريق سوق الصرف الآجلة: تستخدم لتغطية التغير المحتمل لسعر الصرف في المستقبل، وهي الاتفاق على مبادلة عملة بعملة أخرى في المستقبل، حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة لحظة إبرام العقد.
 - التغطية عن طريق سوق مبادلة العملات: وتتم التغطية عن طريق شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقا، حيث تسمح للطرفين بالاستفادة من العلاوة الناجمة عنها.
 - التغطية عن طريق سوق العقود المستقبلية: وتتم عن طريق إبرام عقد يلتزم فيه الطرفان بشراء أو بيع عملات معينة في تاريخ لاحق بسعر وكمية محددة مسبقا.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد (2016): اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ص ص.87-89.

- التغطية عن طريق عقود الخيار: وتعطي هذه العقود الحق في بيع أو شراء كمية من العملة الأجنبية بسعر متفق عليه مسبقاً أو في وقت لاحق ضمن فترة متفق عليها، وبدون أي ارتباط بالقيمة السوقية للعملة، ولا يكون البائع ملزماً بتسليم هذه العملة إلا في حال رغبة المشتري بتنفيذ العقد.

2.4. إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

نقصد بإدارة مخاطر أسعار الفائدة مجموعة الوسائل والتقنيات والإجراءات التنظيمية كالقواعد الاحترازية الوطنية والدولية التي تسمح بقياس المخاطر ومراقبتها والعمل على التأثير عليها في الاتجاه الإيجابي¹، تقوم إدارة المخاطر بتقييم آثار التغير في سعر الفائدة على العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات واختيار أفضل التقنيات لمواجهة الآثار السلبية المحتملة، مع العلم أن هذا النوع من المخاطر لا يمكن مواجهته بالتنوع وإنما عن طريق التغطية، ومن بين أهم التقنيات المستخدمة مايلي:

أ. أسعار الفائدة الآجلة:

تستخدم لتغطية تكاليف الاقراض بأسعار فائدة متغيرة، ويبرم العقد بين طرفين، بحيث يتمكن الطرفان من تبادل المدفوعات على فترة واحدة، ويلتزم أحد الأطراف بدفع سعر فائدة ثابت يتم تحديده عند التعاقد، بينما يلتزم الطرف الآخر بدفع سعر فائدة متغير على مبلغ معين لمرة واحدة².

ب. عقود المستقبلات أسعار الفائدة:

ويتم التداول في عقود المستقبلات لسعر الفائدة على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت لأن أسعار هذه الأوراق المالية شديدة التأثر بأسعار الفائدة الحالية، لذا

¹ - مسعود مجبونة (2013): دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.123.

² - عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص.320.

يشار إليها بمستقبليات سعر الفائدة وتحدد أسعار هذه العقود على أساس أسعار الفائدة السائدة¹، وترتبط قيمة العقد المستقبلي ارتباطاً مباشراً بأسعار الفائدة، فارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاض قيمة العقد وهنا يخسر المشتري ويربح البائع حيث أن عملية بيع العقود ستساعد على تغطية مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، أما انخفاض أسعار الفائدة فيرفع قيمة العقد وها يربح المشتري ويخسر البائع حيث أن عملية شراء العقود ستساعد على تغطية مخاطر انخفاض أسعار الفائدة.

ج. الخيارات بمعدل فائدة:

إن شراء خيار معدل الفائدة يساعد المشتري على التغطية بمعدل عائد أعلى بالنسبة للقرض أو معدل عائد أدنى بالنسبة لاستثمار معين، فيما يحتفظ بإمكانية الاستفادة من الارتفاع المحتمل للمعدلات. وعملية شراء عقد خيار تمنح الحق بشراء أو بيع عقد لأجل لمعدل فائدة بسعر مثبت مسبقاً يسمى سعر التنفيذ، مقابل تسديد علاوة، وهناك نوعان من الخيار: خيار البيع، وخيار الشراء، فبالنسبة لخيار البيع يتم اللجوء إليه من أجل التحوط ضد ارتفاع معدلات الفائدة وفي نفس الوقت يمكن الاستفادة من الانخفاض المحتمل لأسعار الفائدة، أما بالنسبة لخيار الشراء فيلجأ إليه في الحالة العكسية، ويسمى أيضاً بخيار التوظيف أو الاستثمار².

د. عقود مبادلة أسعار الفائدة:

وهي اتفاق بين طرفين لتبادل مدفوعات الفوائد على مبلغ محدد بعملة معينة والمحتسبة على أساس سعرين مختلفين للفائدة وذلك خلال فترة محددة، والمبلغ المحدد في الاتفاق يسمى NOTIONAL AMOUNT ولا يتم تبادله بين الطرفين، حيث يستخدم فقط لاحتساب قيمة المدفوعات المتبادلة، أما بالنسبة لسعري الفائدة فيكون أحدهما سعر ثابت

¹ - سرمد كوكب جميل (2017): المدخل إلى الأسواق المالية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.333.
² - سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص.304-303.

والثاني متغير وينحصر ما يتم دفعه واستلامه بين الطرفين على الفرق في القيمة بين سعري الفائدة المتفق عليهما¹، وهناك عدة أنواع من عقود المبادلة لأسعار الفائدة من بينها:

- مبادلة معدل فائدة ثابت مقابل معدل فائدة متغير.
- مبادلة معدل فائدة متغير بمعدل فائدة متغير.
- مبادلة ضمانات القروض.
- مبادلة الأساس التي تتم من خلال مبادلة معدل فائدة متغير مستند إلى معدل فائدة أساس مقابل معدل فائدة متغير آخر مستند إلى معدل أساس آخر.
- مبادلة المعدلات أو العملات النقدية الأجنبية.
- مبادلات مختلطة.

3.4. إدارة مخاطر قروض التصدير عن طريق التأمين:

عادة ما يتم التحوط من مخاطر قروض التصدير عن طريق التأمين، والذي يعتبر من أهم منتجات التأمين على التجارة الخارجية، حيث تقوم بتوفيره مؤسسات متخصصة في ذلك على المستوى الدولي أو المحلي، ويمكن تعريف التأمين على قروض الصادرات على أنه أداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين من تغطية مخاطر تجارية وغير تجارية محددة قد يتعرض لها مانح القرض في تعامله مع مدينه، الذي غالبا ما يكون مؤمن القرض قد قام بالاستعلام عنه ووافق عليه، ويقوم بتعويضه عن الخسائر

¹ - عبد الكريم قندوز (2017): الخيارات المستقبلية والمشتقات المالية الأخرى، أي كتاب، لندن، ص.345.

التي قد يتعرض لها جراء تحقق أحد هذه المخاطر، وفق ما جاء في العقد التأميني المبرم¹.

4.4. إدارة المخاطر السياسية والقانونية:

لأن المخاطر السياسية والقانونية تشير إلى الأحداث التي قد تقع في المستقبل فلا توجد طرق مؤكدة ودقيقة لقياسها، وعادة ما يتم استخدام إحدى الطريقتين للتعرف عليها²:

- وتتمثل الطريقة الأولى في الأساليب الشخصية والذاتية، وتتمثل في زيارة البلد من قبل قادة الشركة أو الاستعانة بالشركات الاستشارية، أو مؤسسات تقييم المناخ السياسي للبلدان المختلفة، وذلك للتعرف على كامل الأوضاع وكذا القوانين الخاصة بالبلد

- أما الطريقة الثانية فتتمثل في الأساليب الكمية والتي تتمثل في:

- الإحصاءات : وتكون على أساس الارتباطات التاريخية بين بعض المتغيرات القابلة للقياس و الخسائر اللاحقة بسبب المخاطر السياسية والقانونية.
- الاستنتاجات وتستند إلى النظرية الاجتماعية، السياسية والسلوكية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تؤدي إلى اجراءات تكون نتائجها خسائر بسبب المخاطر السياسية والقانونية.

إن إزالة المخاطر السياسية والقانونية أو السيطرة عليها يعد أمرا مستحيلا، لكن يمكن اتخاذ بعض الاجراءات التي يمكن أن تحد من الأثر السلبي لهذه المخاطر، فمن بين أهم الأساليب المستخدمة في إدارة هذا النوع من المخاطر هو التأمين ضد هذه امخاطر كالتأمين ضد القيود المفروضة على تحويل الأموال، أو التأمين ضد الخسائر في

¹ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص.196.

² - Kozak yuriy : international finance training manual, op.cit., p.283 .

الأرباح الناجمة عن النزاعات السياسية¹، وقد يسعى المتعاملون إلى عقد اتفاقيات مع الدولة تضمن لهم التعويض في حالة فقدان الممتلكات نتيجة الاضطرابات السياسية.

الخلاصة:

تتسم العمليات المالية الدولية بارتفاع درجة المخاطر وعدم اليقين، وتبرز هذه المشاكل عادة بسبب تباين عملات البلدان المختلفة اختلاف آجال ابرام وتنفيذ المعاملات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالبلد والتغيرات التي قد تحدث فيه وهذا ما يولد ثلاث أنواع رئيسية من المخاطر وهي مخاطر سعر الصرف ومخاطر أسعار الفائدة والمخاطر السياسية والقانونية.

وهذا ما يستوجب محاولة إدارة هذه المخاطر وتغطيتها باستخدام التقنيات المختلفة من أجل تجنب الخسائر المحتملة والتي قد تؤدي حتى للإفلاس.

¹ - Ibid, p.284.

الخاتمة:

تختلف عمليات التمويل الدولي عن بعضها البعض وفق مصادرها وآلياتها من جهة ووفق طبيعتها وأهدافها من جهة أخرى، فكافة المعاملات التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين والتي تتولد عنها عمليات انتقال لرؤوس الأموال بكافة أشكالها بين الدول تشكل ديناميكية التمويل الدولي في ظل المتغيرات التي تميز الاقتصاد العالمي والمخاطر الناجمة عن هذه الديناميكية، من خلال هذه المطبوعة الموجهة بالأساس لطلبة السنة أوى ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قمت بتحديد الاطار المنهجي والعلمي وفق البرنامج الوزاري لمقياس التمويل الدولي من أجل الاحاطة بكل الجوانب التي تمس المقياس، حيث تم تقسيم العمل الى خمس محاور رئيسية كل محور مقسم الى مجموعة من المحاور الفرعية متنسقة مع بعضها البعض مكونة الاطار المفاهيمي للتمويل الدولي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- 1- جمال محمد أحمد، ابراهيم السيد (2016): موسوعة التمويل: التمويل الدولي 1 (مؤسساته-آلياته-عناصره)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- 2- جميل السعودي (2014): إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 3- جميل محمد خالد (2014): أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 4- جهاد عودة (2014): مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 5- حاكم الربيعي وآخرون (2009): المشتقات المالية - عقود المستقبلات ، الخيارات، المبادلات-، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 6- حسين عطا غنيم (2001): دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، مصر.
- 7- حمود غازي حمادة (2018): العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 8- خليفة بن محمد الحضرمي (2015): مسؤولية البنك في إطار عمليات الائتمان الخارجي، دار الفكر والقانون ، مصر.
- 9- خليفة بن محمد الحضرمي (2015): مسؤولية البنك في إطار عمليات الائتمان الخارجي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر.
- 10- رائد محمد عبد ربه (2013): التسويق الإلكتروني، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 11- زكريا مطلق الدوري، أحمد على صالح (2014): إدارة الأعمال الدولية، دار اليازوري ، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 12- سرمد كوكب الجميل (2011): التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 13- سرمد كوكب جميل (2017): المدخل إلى الأسواق المالية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- 14- سعود جايد العامري (2008): المالية الدولية : نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى.
- 15- سعود جايد العامري (2008): المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 16- سمير عبد الحميد (2005): المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 17- صادق الشمري (2018): إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري ، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 18- عاصم سيد عبد الفتاح (2018): إدارة مخاطر الأعمال النماذج والتحليلات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- 19- عامر مطر (2013): الشيك الإلكتروني، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 20- عبد الرحيم الفهري (2016): الاعتمادات المستندية وتطبيقاتها في البنوك الاسلامية، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان.
- 21- عبد الكريم قندوز (2018): التحوط وإدارة الخطر -مدخل مالي- ، دار أي. كتب، لندن، بريطانيا.
- 22- عبد الكريم قندوز(2017): الخيارات المستقبلية والمشتقات المالية الأخرى، أي كتاب، لندن.
- 23- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان (2015): أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان.
- 24- عبد الله حسن مسلم (2015): إدارة التأمين والمخاطر، دار المعتر للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد (2016): اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية.
- 26- عبدالكريم شنجار العيساوي، عبدالمهدي رحيم العويدي(2004): السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية ، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى.
- 27- عثمان ابو حرب (2011): الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- 28- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي (2016): التحليل والتخطيط المالي -اتجاهات معاصرة- ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 29- عرفان تقي الحسني (1999): التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى.

- 30- على عبد الوهاب نجا (2015): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية -بين النظرية والتطبيق- ، الدار الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 31- علي ابراهيم خضر (2010): إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، سوريا.
- 32- علي المصري عبد الصبور (2012): التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 33- عمر سالمان (2005): إدارة التجارة الدولية، الاسراء للطباعة، مصر، الطبعة الأولى.
- 34- غازي عبد الرزاق النقاش (2006): التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثالثة.
- 35- فاطمة الزهراء خبازي (2012): النظام النقدي الدولي: المنافسة -أورو- دولار، دار اليازوري، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 36- فايق حسن جاسم الشجيري (2016): التمويل الدولي عبر الشركات متعددة الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق الطبعة الأولى.
- 37- فليح حسن خلف (2004): التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 38- كمال حمود جبرا (2015): التأمين وإدارة المخاطر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 39- مأمون على ناصر وآخرون (2016): التمويل الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 40- محمد سرور الحريدي (2016): الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية والعالمية، دار القلم للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 41- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف (2005): التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية.
- 42- محمد عبد الله شاهين (2017): سياسات التمويل وأثره هلى نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 45- محمد عزمي البكري (2018): موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد، دار محمود للنشر، مصر.
- 46- محي الدين اسماعيل (1996): الاعتمادات المستندية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.
- 47- مرة شبل، خالد الشرمي (2012): التسويق الإلكتروني في العالم العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.

- 48- مسعود مجيظنة (2013): دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 49- مصطفى يوسف الكافي (2013): النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.
- 50- مصطفى يوسف الكافي (2017): إدارة الأعمال الدولية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- 51- مها رياض عبد الله (2012): صندوق النقد الدولي: تقرير اقتصادي اسلامي، المعهد الدولي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الو.م.أ.
- 52- مورد خاي كريانين (2007): الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريخ، الرياض، الطبعة الاولى.
- 53- رمزي زكي (1999): الاحتياطات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الاولى.
- 54- نزيه مبروك (2007): لآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 55- نشأت على عبد العال (2012): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- 56- نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي (2007): مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الأولى.
- 57- هاني أحمد عطاي (2018): التحكيم في الضمانات المصرفية دراسة مقارنة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى.
- 58- وليد العايب، لولو بوخاري (2013): اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
- 59- وليد مصطفى شاويش (2011): السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الو.م.أ.
- 60- يوسف مسعداوي (2013): دراسات في المالية الدولية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 61- يوسف مسعداوي (2013): دراسات في المالية الدولية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2. التقارير والصحف:**

- 1- صندوق النقد الدولي (2018): لمحة عن صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، واشنطن.
- 2- صندوق النقد الدولي (2011): اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن.

3- صندوق النقد العربي (2013) اتفاقية تأسيس صندوق النقد العربي 1976 وتم تعديلها سنة 2013.

4- صندوق النقد العربي (2017): صندوق النقد العربي النشاط الاقراضي، الكويت.

5- صندوق النقد العربي (2017): صندوق النقد العربي نشأته وأهدافه ونشاطاته، الكويت.

6- صندوق النقد العربي(2012): الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

3. المجلات:

1- ياسر الحويش (2014): حقوق السحب الخاصة مفهومها واقعها ومستقبلها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد الثاني.

ثانيا: المترجم باللغة الأجنبية:

1. الكتب:

1- Bill Hardekopf, John Oldshue (2008): the credit card guidebook- understanding the complex world of credit cards, Hampton and associates, inc.

2- Brian Coyle(2001):interest -rate risk management : introduction to interest rate risk, financial world publishing.

3- international finance corporation (2016), The first six decades, second edition, Washington.

4- Maurice D. Levi (2005): international finance, Routledge, New York, U.S.A., 4th edition

5- Michael conolly (2007): international business finance, Routledge, New York, U.S.A..

6- Steve Suranovic (2012): Policy and theory of international finance ,Unnamed publisher, USA.

7- Yuriy Kozak (2017): Essentials of international finance: questions and answers, Tbilisi publishing house universal.

8- yuriy Kozak (2015): international finance training manual, cul.,Ukraine, 5th edition.

2.التقارير:

- 1- Committee on payment and settlement systems (2001): core principles for systemically important payment systems, bank for international settlements.
- 2- European Central Bank (1998): report on electronic, Germany.
- 3- European Central Bank (2018): TARGET annual report 2017,Germany.
- 4- European investment bank (2017): financial report, Luxembourg.
- 5- European parlement (2019): the European investment bank, fact sheets on the European union.
- 6- International centre for settlement of investment disputes (2018): the global leader in International investment disputes settlement,washington
- 7- Multilateral investment guarantee agency (2017): annual report 2017: insuring investments, Washington.
- 8- The Asian development bank (2017): annual report : sustainable infrastructure for future needs
- 9- Tom Kokkola (2010):the payment system: payment securities and derivatives, and the role of the eurosystem, European central bank.

3.المجلات:

- 1- Agbonika Josephine (2015):methods of international trade and payments, global journal of politics and law research, vol.3, no01.
- 2- Emrah Oney, Gizem Oksuzoglu (2017): the determinants of electronic payment systems usage from consumers perspective, economic research, vol 30, no 1394.
- 3- M. hakan, canan unal (2010): international payment methods ,muhf-had, c 16, Turkey.
- 4- Nada Popovska-Kamnar (2014): the use of electronic money and its impact on monetary policy, JCEBI, vol1,no 02.
- 5- Saudi industrial development fund (2018): export terms, documentation, and payment methods, export bulletin, no 08.

ثالثا: مواقع الانترنت

- 1- <http://www.business.hsbc.uk>
- 2- <http://siteresources.worldbank.org>
- 3- <http://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are>
- 4- <http://www.centralbank.ie>
- 5- <http://www.ida.albankaldawli.org/>
- 6- <http://www.ifc.org/>
- 7- <http://www.moneygram.com>
- 8- <http://www.nerdwallet.com>
- 9- <http://www.swift.com>
- 10- <http://www.transferWise.com>.
- 11- <http://www.transferWise.com>.
- 12- <http://www.westernunion.com>
- 13- <https://www.investopedia.com>
- 14- <https://europa.eu>
- 15- <https://www.adb.org>
- 16- <https://www.eib.org>
- 17- <https://www.imf.org>